

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان (ميانمار)

ولا شك أن الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر تعزز نظام معاهدة عدم الانتشار. والاتفاق على اتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق نزع السلاح النووي يحدد إطارا مشتركا للسبيل المائل أمامنا، ونأمل أن يساهم في إحراز نتائج ملموسة. والتقييد الشامل بمعاهدة عدم الانتشار والامتنال الكامل لأحكامها يظلان أساسيين في منع انتشار الأسلحة النووية.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركيزة أساسية في النظام العالمي لوقف انتشار الأسلحة النووية وتخفيض درجة الاعتماد عليها. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس الدوما في الاتحاد الروسي بالتصديق على المعاهدة. ونحث الدول التي لم توقع على المعاهدة بعد على أن تفعل ذلك. ونطلب أيضا إلى الدول التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك، لا سيما الدول المطلوب تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

المفاوضات النووية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مفاوضات جوهرية بالنسبة إلى جهود عدم الانتشار وتشكل أساس جهود نزع السلاح النووي. ونحن

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مسدوا (الجزائر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٦٥ إلى ٨١ (تابع)

المناقشة العامة المتعلقة بجميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد إنغولفسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أن أهنيئ الرئيس على تعيينه رئيسا لهذه اللجنة، وأهنيئ أيضا سائر أعضاء المكتب، وأؤكد لهم جميعا كامل دعم وفد بلادي وتعاونهم.

إن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراض للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبين بوضوح المستوى الرفيع الذي بلغته التطورات هذا العام بشأن جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. والتعهد القاطع من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء الكامل على أسلحتها النووية هو، في الواقع، تعهد هام، ويمثل علامة بينة في ميدان نزع السلاح النووي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إننا نتشاطر الرأي بأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هامة للغاية، ولذلك يسرنا أن نلاحظ أنه يجري التصدي لها الآن ببالغ الاهتمام. والمشاكل التي يسببها انتشار هذه الأسلحة تشكل تحدياً مشتركاً نظراً للمعاناة الشديدة التي تسببها في عدة أنحاء من العالم. والقرار بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه العام المقبل خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحن نشاطر الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه في تقرير الألفية ومفاده أنه ينبغي دعوة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلى المشاركة الكاملة فيه.

ولقد أخذت عملية أوتاوا واتفاقية حظر الألغام تسفر عن نتائج ملموسة بعد دخولها حيز النفاذ بعامين ونصف عام، وهي تظهر في إنتاج أعداد أقل من الألغام المضادة للأشخاص؛ ووقف تام تقريباً على تصديرها؛ وخفض استعمال تلك الألغام؛ وزيادة تدمير المخزونات من الألغام؛ وتراجع عدد الضحايا؛ وتزايد مساحات الأراضي التي أزيلت منها الألغام. والواضح أن هذه النتائج المبكرة التي أسفرت عنها عملية هامة للغاية تبعث على الإعجاب، خاصة من حيث أثرها الإنساني. ونحن نؤيد الجهود المتواصلة الرامية إلى المضي قدماً بهذه العملية، وتحقيق العضوية الشاملة لهذه الاتفاقية.

ويحدونا الأمل أن يسجل الجو السائد هنا في أعقاب نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، والالتزام المعزز من رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية، بداية ألفية جديدة، وأن يهيئ للقيام بعمل مثمر في مؤتمر نزع السلاح ولإسهامات وافرة من الجمعية العامة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إحلال السلام والأمن.

السيد شخيدزه (جورجيا) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي في البداية أن أهنيئ الرئيس على تبوئه رئاسة اللجنة

نرحب بتصديق الاتحاد الروسي في نيسان/أبريل من هذا العام على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (استارت ٢). فالمعاهدة جزء هام لا يتجزأ من عملية نزع السلاح التي نأمل أن تشمل، مع إبرام استارت الثالثة، تخفيضات كبيرة أخرى في الترسانات النووية لكلا الطرفين.

ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية تظل دعامة الاستقرار الاستراتيجي. ونحن نرحب بإعادة تأكيد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي عليها، كما نرحب، على نحو أعم، بالاعتراف المتشاطر على نطاق واسع بضرورة الحفاظ على المعاهدة.

ما فتى المجتمع الدولي يدرك منذ فترة طويلة الفائدة الكبيرة التي ينطوي عليها إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية - أي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أكد ذلك مجدداً المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ونطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ في تاريخ مبكر مفاوضات تستهدف إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في غضون خمس سنوات.

والقلق إزاء الأسلحة البيولوجية تزايد منذ دخول اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية حيز النفاذ قبل ٢٥ عاماً. والأسباب معروفة جيداً ومبررة تماماً. وهي تشكل الخلفية لست سنوات تقريباً من الجهود التي بذلت من أجل التفاوض بشأن وضع آلية فعالة للتحقق تعزز الاتفاقية. والعام المقبل، وهو الأجل النهائي المحدد في ولاية الفريق المخصص المعني ببروتوكول التحقق، يقترب منا بسرعة. ومن شأن الفشل في إنجاز البروتوكول أن يبعث بإشارة خاطئة إلى الذين يفكرون في حيازة أسلحة بيولوجية. وهناك حاجة واضحة إلى وضع آلية يمكنها أن توفر الشفافية في هذا المجال الهام.

لقد شعر العالم بالارتياح، بعد ما أمككه التهديد النووي، إزاء التصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (استارت الثانية)، فضلا عن توقيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الاتفاق المعني بإدارة البلوتونيوم الذي لم يعد مطلوباً للأغراض الدفاعية، والتخلص منه.

ونرحب كذلك بالتفاهم الخاص بين الطرفين إزاء المسألة الجوهرية المتمثلة في الاستقرار الاستراتيجي - أي معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية - مثلما ورد ذكره في البيان المشترك الذي أصدره رئيسا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

ونحن على ثقة بأن التقدم المحرز هذا هو نتيجة التقارب وبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. والبيان المشترك الذي أصدره الأعضاء الدائمون بشأن وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية دليل قاطع على هذا النوع من التعاون. وهذه أكثر الأمثلة تشجيعاً على كيفية إمكاننا الإسهام في مستقبل "أطفال العالم".

وعلى غرار جميع المشاركين الآخرين في هذه الدورة، لا يسعنا أن نمضي بعيداً في الاعتقاد بأن التهديد النووي بات خلفنا أخيراً. فلا يزال يتعين علينا أن نعمل الكثير من أجل تحقيق أحلامنا. وقبل كل شيء، يتحتم على الدول النووية أن تبذل جهوداً مشتركة لتحقيق ذلك الحلم وكفالة مستقبل يعمه السلام "لأطفال العالم".

والمؤسف أن بعض أقوى صكوك نزع السلاح - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقيتا الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية - لم تكتسب طابعاً عالمياً بعد. والإرادة السياسية من جانب الدول، المنعكسة في التطورات المتعلقة بوقف عملية إنتاج المواد الانشطارية،

الأولى، وأنؤكد تقديرنا له على الجهود التي يبذلها في معالجة جدول الأعمال المعقد المعروض علينا.

وأود أن أبدأ كلامي بالاستشهاد بقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٣، "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)"، وهو القرار الذي اتخذته الدورة الثالثة والخمسون بالإجماع والذي شدد في الفقرة الثامنة من الديباجة

"على أن ثقافة السلام واللاعنف ينبغي أن ينبع ترويجها من الكبار وأن تغرس في الأطفال لكي يتعلموا من خلال هذه الثقافة كيف يعيشون معا في سلام ووثام، الأمر الذي يسهم في تعزيز السلام والتعاون الدوليين".

ويحدوني الأمل أن يقدم الأمين العام برنامج العمل المناسب لتعزيز تنفيذ العقد بموجب القرار. غير أن هذه الجهود ستذهب سدى إن لم يحرز تقدم كبير في عملية نزع السلاح الكامل - أي إن لم يستطع الكبار أن يتوصلوا إلى اتفاق على جميع المسائل الرئيسية.

جورجيا بلد صغير اتصف تاريخه بالدمار والحروب والصعوبات المتعددة على مر القرون. لذلك تدرك جورجيا قيمة السلام، وتقدر كثيراً التقدم الكبير المحرز في عملية نزع السلاح والأمن الدولي في السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة. والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، والتقدم الثابت المحرز في وضع بروتوكول التحقق لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، أمثلة وطيدة على جهودنا الناجحة. ويسرنا أن نلاحظ أن المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مثال آخر، وقد عزز أرضية مشتركة للتصدي لمشاكل لا تزال قائمة.

خاصة وأنه يستند إلى مسؤوليتنا المشتركة عن "أطفال العالم".

ومن الصعوبة بمكان تقديم قائمة كاملة بجميع المؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة التي عقدت برعاية الأمم المتحدة في العام الماضي، أو في إطار المنظمات أو المؤسسات الإقليمية، فضلا عن جميع المنشورات الصادرة خلال الفترة ذاتها عن هذه المسألة. ولا بد لنا من الاستفادة بالتوصيات وبالخبرة المكتسبة من هذه العملية لتحقيق الهدف الرئيسي الموضوع للمؤتمر في عام ٢٠٠١، وهو إعداد وثيقة ختامية لا تقتصر على مجرد الإعلان، وإنما تفتح طرقا جديدة لمكافحة تهريب الأسلحة الصغيرة.

ولا بد لنا من الاتفاق مع الاستنتاج الذي خلص إليه المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، على النحو الوارد في الوثيقة A/55/349، التي تشدد على ضرورة وضع قواعد دولية من قبيل المعايير التي تحكم نقل الأسلحة الصغيرة والحصول عليها. بيد أنه لن يكون بالمهمة اليسيرة التمييز بين الاتجار المشروع وغير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بالنظر إلى الحق المشروع في الدفاع عن النفس الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته يجب ألا يكون هناك شك في ضرورة تقييم أهمية الحجج التي تسوقها الدول التي قررت لأي سبب من الأسباب توسيع مخزونها من الأسلحة التقليدية. ولذلك فإن كفالة الشفافية في المعاملات المتعلقة بالأسلحة؛ وفعالية سجل الأسلحة التقليدية فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة؛ وتوسيع نطاقه، وتوفير معلومات إضافية عن الحيازات العسكرية، هي أمور على أعلى درجة من الأولوية.

وتواجه جورجيا مشاكل حادة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. فما زال إقليم أبخازيا، المقاطعة الغربية من جورجيا، تحت سيطرة القوات الانفصالية التي تستخدم

ليست كافية. فالتوترات حيال المشاكل المتعلقة بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا تزال قائمة، في حين أن المسائل الأخرى أصبحت محور مناقشات طويلة في اللجنة.

ونلاحظ مع القلق العميق حيال مستقبل أطفالنا أن العالم لا يزال يعاني من مجموعة من الصراعات التي تدور رحاها بين الدول وداخلها. ووفقا لمعلومات صادرة عن الأمم المتحدة، هناك نحو ٢٥ مليون نسمة - لاجئون ومشردون قسرا - يطلبون اللجوء أو يعانون من الحرمان من الجنسية. وغني عن القول أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، يشكلون ما يزيد على ٨٠ في المائة من ضحايا الصراعات المسلحة. علاوة على ذلك، هناك مئات الآلاف من الأطفال دون الـ ١٦ عاما من العمر تحولوا إلى محاررين سيشاركون في القتال. وارتفع عدد ضحايا الصراعات في العقد الماضي إلى ٥ ملايين شخص.

ويبدو واضحا أن الصراعات المسلحة تغذيها الأسلحة الصغيرة، بيد أننا لم نستطع وضع آلية فعالة لكبح انتشارها. وجدير بالذكر أن عدد الأشخاص الذين يقتلون سنويا بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتجاوز بكثير عدد الأشخاص الذين ماتوا نتيجة قصف هيروشيما وناغازاكي بقنبلتين ذريتين.

وأود عند هذه النقطة أن أشير إلى التعهد الوارد في إعلان الألفية:

"باتخاذ إجراءات متضافرة من أجل القضاء المبرم على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة". (A/RES/55/2، الفقرة ٩)

ويجدونا الأمل أن يتبع هذا الالتزام بذل جهود ملموسة ترمي إلى تحقيقه. ونأمل من نفس المنطلق أن يتمخض المؤتمر المدعو لانهجاده في عام ٢٠٠١ لمعالجة هذه المسألة عن نتائج إيجابية،

ماكينات الخياطة، أو الدراجات أو مواد البناء يمكن أن تثبت جدواها في إتاحة العيش بسلام.

ولن يوفر الأساس المتين اللازم للتغلب على العقاقب السلبية لانتشار وتراكم الأسلحة غير المشروع سوى إقامة سلام مستقر باستخدام جميع الوسائل، من الدبلوماسية الوقائية إلى رعاية التنمية الاقتصادية، واللجوء عند الضرورة إلى تدابير الإنفاذ، وذلك مرة أخرى من أجل تحقيق مصلحة "أطفال العالم" على خير وجه.

الحالة التي نشأت في العالم، وعلى وجه التحديد في أنجازيا، تدعو إلى التصدي لهذه المشكلة على المستوى الشعبي، بتحديد مصادر الأسلحة غير المشروعة والطرق التي يسلكها الاتجار بها وتحديد المسؤولين، وخاصة في أنجازيا. وسوف يتمشى هذا تماما مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإخماد جذوة الصراعات.

ولا تلزم الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات عن مخزونات الأسلحة فحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بالطرق والوسائل المستخدمة في تهريب الأسلحة. وينبغي توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى هذه المعلومات. لذلك من الضروري أن ينشأ نظام لرصد مصادر هذا الشر واكتشافها على نحو فعال. فالجميع يعرفون أن الأسلحة المنقولة من المخزونات القائمة تشكل جزءا رئيسيا من الأسلحة التي تتم حيازتها بصورة غير شرعية.

وجورجيا عاكفة، بالاشتراك مع دول القوقاز وأوروبا وآسيا المجاورة، على عملية تنفيذ مشاريع ذات صلة بنقل النفط والغاز عبر خطوط الأنابيب. والاحتمالات بالنسبة لهذه المشاريع واعدة للغاية، لأنها تتيح إمكانية هائلة لتنمية المناطق المتاخمة اقتصاديا أيضا. وبناء على ذلك، يجب أن يتمشى النظام الموضوع لمراقبة انتشار الأسلحة في المنطقة مع الاحتياجات الجديدة. وفي هذا السياق، نحن في حاجة

العنف لعرقلة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل الصراع بطريقة سلمية. وبالرغم من أن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تنص على تحديد مستويات الأسلحة التقليدية، لا توجد وسيلة للتحقق من كمية الأسلحة التي تمتلكها حكومة الأمر الواقع غير الشرعية في الإقليم. وهذه المناطق، التي يطلق عليها عادة "البقع البيضاء"، تخلق أحصب بيئة لكل أنواع التهريب والأنشطة الإجرامية التي ترتكبها فئات متنوعة. والصلة بين تهريب الأسلحة والمخدرات وبين الإرهاب بديهية في هذه الحالة. وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن هذه "البقع البيضاء" تغذي الصراعات الأخرى أو تبذر بذور عدم الاستقرار في مناطق تتجاوز منطقة الصراع.

وفي هذا المناخ لا توجد مشكلة الأسلحة الصغيرة في عزلة عن غيرها. والواقع أن الافتقار إلى مراقبة بث الأغنام المضادة للأفراد في هذه المنطقة زاد بشكل كبير عدد الضحايا بين السكان المدنيين المحليين.

علاوة على ذلك، أصبح امتلاك المدنيين غير المشروع للأسلحة الصغيرة جزءا عاديا من الحياة اليومية في أنجازيا. وفي كثير من الحالات لا يقتصر استخدام هذه الأسلحة على الدفاع عن النفس، بل تستخدم لكسب العيش عن طريق خطف الأشخاص في مقابل فدية أو بغرض السلب والنهب. وفي هذه الحالة من انعدام القانون أصبحت الحوادث متفشية في جميع أرجاء أنجازيا. ولا تنطبق عليها البرامج التقليدية من قبيل الأسلحة مقابل التنمية أو لأسلحة مقابل السلع. والواقع أن كل برنامج يجب أن يصاغ بحيث يلائم الواقع في منطقة معينة، رغم أن الاستعانة بجوافز السوق قد يكون أمرا قابلا للمناقشة في هذه الحالة. بيد أنه ليس ثمة مبررات لإغفال إمكانية مبادلة الأسلحة بالسلع أو البنية الأساسية الاجتماعية، إذ أن بعض الأدوات من قبيل

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس على انتخابه. وأنا واثق من أن اللجنة ستمكن بقيادته المقتدرة من إكمال أعمالها بنجاح. وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين أيضا على انتخابهم لمناصبهم الرفيعة.

وستكون اللجنة مستعدة تماما لإجراء مناقشات مفيدة، من الناحية العملية بشأن جميع جوانب نزع السلاح وبعض المسائل الهامة في مجال صون السلم والأمن الدوليين والمتصلة بترع السلاح وتحديد الأسلحة. والبيان الافتتاحي الذي أدلى به السيد دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، والوثائق التي أعدتها الأمانة العامة ستساعد اللجنة، على العمل بطريقة تتجه إلى إحراز النتائج. ويسرني جدا أن أرى بيننا السيد فلاديمير بيتروفيسكي، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي ظل إرشاده دائما خير عون للجنة.

ومع ذلك، يصعب التنبؤ بمدى نجاح اللجنة في الماضي بجدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام، بسبب الجمود الحالي. ومن الضروري بذل كل جهد لبلوغ تلك الغاية. وسيضطلع وفدنا بدوره.

ونحن نرى أنه ينبغي أن يكون الاهتمام ذو الأولوية لدى اللجنة في هذه الدورة أن تنفذ، بطريقة مترابطة، الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية الصادر في أيلول/سبتمبر من هذه السنة ونتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ومن الأسباب الرئيسية للتطور الحالي غير المرضي لعملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة أن العملية لم تستطع حقا تطوير إمكاناتها بما يضاهاى جدول الأعمال الدولي لصون السلم والأمن الدوليين، وللتنمية ككل. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، فإننا لن نستطيع من الناحية الواقعية أن نتوقع

ماسة إلى المساعدة في تعزيز دوائرنا الخاصة بحراسة الحدود والجمارك في جورجيا. ومسألة تقديم المساعدة للدول في هذا الشأن جديرة بإمعان النظر فيها.

وجورجيا واثقة من أننا لن ننجح إلا من خلال العمل المتضافر في إحراز تقدم ملموس صوب الأهداف التي التزمنا بها باعتمادنا إعلان الألفية التاريخي.

السيد دراغونوف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية):

كان لي الشرف في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بصفتي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح، بأن أقدم للجنة تقرير المؤتمر عن دورته لعام ٢٠٠٠ (A/55/27). واليوم، يجب علي ويشرفني أن أتكلم عن مشروع القرار A/C.1/55/L.5، عن تقرير المؤتمر.

تمشيا مع روح التقرير ذاته، يتسم مشروع القرار بالصراحة والدقة. إذ يشير نصه إلى أهمية المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف لترع السلاح ويؤكد الحاجة الماسة إلى أن يضطلع المؤتمر بذلك الدور وأن يحرز تقدما مضمونيا. ويرحب المشروع بالاهتمام الجماعي القوي لدى المؤتمر في البدء بالعمل الفني في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠٠١.

ويرحب مشروع القرار أيضا بقرار المؤتمر، المعرب عنه في الفقرة ٣٥ من التقرير، بأن يطلب من الرؤساء الحاليين والمقبلين إجراء مشاورات مشتركة خلال الفترة بين الدورات لمحاولة تحقيق هذا الهدف.

وبموجب مشروع القرار تشجع الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح على مواصلة الاستعراض الجاري لعضويته وبرنامج أعماله وطرائق عمله.

ختاما، أود أن أعرب عن أملتي في أن يعتمد مشروع القرار هذا بدون تصويت، كشأن مشاريع القرارات المماثلة في السنوات الماضية.

وينبغي للقرن الحادي والعشرين أن يكون قرناً للتعاون، لا للمواجهة؛ وللاندماج، لا للتعايش السلمي؛ وللأمن والتنمية، لا للصراع والفقر. لكن ذلك لا يعني أن قوى التقدم ستنتج بصورة تلقائية؛ بل سيأتي النجاح نتيجة لجهودنا. والأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية للسلم والتعاون الدولي، ينبغي أن تقود هذا التغيير إلى الأفضل. وإذا اتفق للجنة الأولى أن تحرك نزع السلاح وتحديد الأسلحة إلى الأمام، فإنها ستسهم إسهاماً هائلاً في هذا الجهد ذي الأهمية العظمى للمنظمة.

إن الحالة في جنوب شرقي أوروبا تتغير نحو الأفضل. والتطورات الأخيرة التي جرت في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دلالة جيدة جداً على ذلك. إذ كانت المنطقة منذ بعض الوقت مشكلة أمنية رئيسية لأوروبا، وذات آثار عالمية. وقد شهدنا في الماضي تطورات سلبية عديدة. وبسبب ذلك بلغ الركود في المنطقة أبعاداً غير مقبولة. وعانت جميع بلدان المنطقة من الآثار السيئة. ولكن يسود الآن شعور بأن الأمور يمكن أن تتطور إلى الأحسن وأن اندماج المنطقة في البنية الأوروبية - الأطلسية سيسير سريعاً في جميع المجالات.

أما من زاوية نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فإن الوضع في المنطقة سيظل مصدر قلق لبعض الوقت، لأن هناك الكثير جداً من الأسلحة التقليدية، والكثير جداً من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والكثير جداً من الألغام التي يتعين إزالتها، والكثير غير ذلك. وليس بوسع المنطقة أن تتحمل هذا المستوى المرتفع للقوات العسكرية المتواجدة فيها حالياً. كما أن اندماج المنطقة في الهياكل الأوروبية - الأطلسية يقتضي معالجة كل الجوانب المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة في المنطقة على وجه السرعة وبطريقة منظمة. وبوسع اللجنة الأولى أن تؤثر على سير التطورات في هذا الاتجاه. فالتعجيل بترع سلاح المنطقة وجعلها خالية من

نتائج أفضل في هذه السنة أو السنة التالية. والافتقار إلى الإرادة والاستعداد السياسيين حالياً للمضي إلى الأمام بترع السلاح ينبغي أن يعالج، بالطبع، بطريقة ملائمة ومنظمة. وإذا لم نحقق نتائج مرضية في منع الصراعات وتسويتها، وفي القضاء على الفقر، وفي استقرار الجهود الإنمائية، وفي التكامل الإقليمي والعالمي، وما إلى ذلك، فمن الصعب أن نتوقع الكثير من التقدم في نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

عولمة الحياة الدولية الجارية حالياً تستلزم التحلي السريع عن القوالب النمطية، شكلاً ومضموناً. وأفضل الخبراء في نزع السلاح لا يستطيعون تحريك العملية إلى الأمام إذا كان زملأؤهم الذين يتعاملون مع الأمن الدولي لا ينظرون إلى جهودهم الذاتية بنفس الطريقة. ونحن نعتقد أن الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة يمكن أن تساعد على جعل تصميم رؤساء الدول والحكومات، المعرب عنه في إعلان الألفية، على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أرجاء العالم وفقاً لأهداف ومبادئ الميثاق، حقيقة واقعة. وترى حكومة جمهورية مقدونيا هذه الجهود ذات أهمية بالغة لصون السلم والأمن الدوليين.

لقد ذكرنا الأمين العام في تقريره الأخير (A/55/1) عن أعمال المنظمة، مرة أخرى بأن نزع السلاح يظل عنصراً حاسماً في استراتيجية الأمم المتحدة للسلم والأمن، مشدداً على اتخاذ خطوات للحد من مستوى الأسلحة والحد من الانتشار، لا لجعل العالم مكاناً أكثر أماناً بالحد من الجنوح إلى الصراع فحسب، ولكن أيضاً لتقليل إغراء الدول بالانطلاق في سباقات تسلح مكلفة. ونحن نشاطره هذا الاستنتاج. وتحذير الأمين العام من أن الإنفاق العسكري العالمي في عام ١٩٩٩ زاد لأول مرة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث بلغ حوالي ٧٨٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، يجب أن يؤخذ بجدية بالغة من قبل الدول الأعضاء وأن يعالج على هذا النحو.

المعاهدة أيضا. إن الجهود الدولية المبذولة لكفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، تظل في مقدمة أولويات العديد من الوفود، بما في ذلك وفدي. فالترسانات النووية ليست في حاجة إلى مزيد من التحديث أو التحسين.

ونعتقد أن على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية المطلقة في المرحلة القادمة لبدء المفاوضات بشأن الإبرام المبكر لمعاهدة شاملة وقابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وما من سبب سياسي لعدم تحقيق ذلك أو للتردد الحالي الذي لمسناه في مؤتمر نزع السلاح المنعقد في جنيف وعجزه عن التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل.

إن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فيما يتعلق بتزع السلاح لا تزال تتسم بأهمية قصوى. وأن بدء نفاذ معاهدة استارت الثانية وانطلاق المفاوضات بشأن استارت الثالثة، وتطبيق معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية المبرمة عام ١٩٧٢، لا تزال تمثل أهم الأولويات في عملية نزع السلاح النووي. وقد لاحظنا البيانات الإيجابية للوفدين الروسي والأمريكي خلال أعمال اللجنة بهذا الصدد.

خلال السنوات الخمس الأخيرة أصبحت مشكلة القذائف وتكنولوجيا القذائف مصدر قلق بالغ. ومن الواضح أن انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، أصبح بعدا هاما وعلينا أن نتصدى له. وأن اتخاذ تدابير ناجعة للحد من انتشار القذائف لأسلحة الدمار الشامل سيكون تطورا محمودا.

ونحن ما فتئنا نعتبر إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية عاملا إيجابيا في تعزيز العلاقات الدولية وصون السلم والأمن الدوليين. ومما يثلج صدرنا أن هيئة نزع السلاح قد

الأسلحة، لا سيما من خلال اعتماد سلسلة من التدابير العملية والملموسة لوضع حد للحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والاتجار بها، لا بد وأن تعتبر أمورا ملحة. ولا بد من التعجيل بإزالة الألغام في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، فإن اندماج المنطقة السريع في منظمة حلف شمال الأطلسي يكتسب أهمية بارزة.

إن الالتزامات الثابتة للدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة الكاملة لترساناتها النووية، ووقف انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز المعايير التي تحكم الاستخدام السلمي للطاقة النووية، تلك الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هي في رأينا أهم النتائج التي تمخضت عنها الجهود الرامية لتزع السلاح هذا العام. وثمة تطورات إيجابية أخرى للمؤتمر على نفس المستوى من الأهمية. وليس هناك أي سبب لعدم استمرار هذا المنحى، وهذا ما تم الإعراب عنه في إعلان الألفية. وبطبيعة الحال، تظل المهمة الأساسية المناطة بالمجتمع الدولي حاليا إقناع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصبح بعد أعضاء في نظام معاهدة عدم الانتشار، بأن تعدل عن موقفها وبأن تنضم إلى المعاهدة. لقد خلصت كل التحليلات الجادة إلى أن هذه الدول سوف تستفيد من كونها أطرافا في هذه المعاهدة، وأهم من ذلك، أنها ستكون أهم خطوة على طريق تذليل الصعوبات الأمنية الراهنة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا والشرق الأدنى، وستضع حدا لتطلعات الدول إلى التحول إلى دول نووية. إن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار هو في رأينا، السبيل الأمثل للقضاء على الخطر النووي وتعزيز الأمن الدولي.

وقد لاحظنا أن عدد الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد تزايد. ومن الأهمية بمكان أن الاتحاد الروسي صدّق على هذه المعاهدة. وينتظر أن تصدق الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى على هذه

التحضيرية. وهناك العديد من المقترحات الجيدة. ومن الاقتراحات الجديرة باهتمام خاص الاقتراح السويسري - الفرنسي باعتماد صك قانوني بشأن وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة وتسجيلها واقتفاء أثرها. ولا شك أن المؤتمر سيتصدى للعديد من المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها من المسائل ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيكون حدثا بالغ الأهمية خلال السنة المقبلة. ويحدونا الأمل أن تسمح نتائجه بالحد من الاتجار بهذه الأسلحة وتعزيز أواصر التعاون الدولي في معالجة هذه المشكلة. وبالنسبة لمنطقة جنوب شرقي أوروبا التي تنتمي بلادي إليها، فمن الأهمية بمكان أن ينجح هذا المؤتمر وأن نشرع في إحراز تقدم في القضاء على الكميات الضخمة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ذات الحيازة غير المشروعة، وكذلك وضع حد للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

تدعم جمهورية مقدونيا كثيرا كل الجهود الرامية إلى حظر الألغام المضادة للأفراد وأنشطة إزالة الألغام. ونرحب بالمعلومات التي أفادت بأن إنتاج الألغام والاتجار بها انخفضا بدرجة كبيرة، وأنه نتيجة لإزالة الألغام أصبح عدد ضحايا الألغام أقل. ولا بد أن نواصل دعم عملية أوتاوا. ولذلك أهمية خاصة بالنسبة لبعض بلدان جنوب شرقي أوروبا. إن تشجيع جعل اتفاقية حظر الألغام عالمية هام جدا من وجهة النظر السياسية والإنسانية. وفي هذا الصدد، ننوه بدور وإسهام كندا وسويسرا وموزامبيق.

لقد أعرب متكلمون سابقون عديدون عن رأيهم في عمل مؤتمر نزع السلاح. ولاحظوا بقلق أن المؤتمر، بالرغم من المناقشات والجهود العديدة، لم يوافق على برنامج لعمله. وتختلف الأجوبة التي سمعناها حتى الآن على السؤال "لماذا؟" إن رأينا هو أن مؤتمر نزع السلاح سيواصل النضال، وهناك شك فيما إذا كان سيتمكن من البدء في

اعتمدت مبادئ وتوجيهات لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأهم هذه المبادئ، بطبيعة الحال، ذلك الذي يدعو إلى ضرورة أن تكون إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بكامل حريتها. وقد رحبنا بكل المناطق التي أقيمت، ونقر بالطابع الفريد لحالة منغوليا. ونحن نقدر بيان حكومة منغوليا في هذا الصدد.

وأود أن أنهي هذا الجزء من بياني بالتشديد على أن التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر عاملان أساسيان لقيام علاقات دولية أفضل وتحقيق التقدم. ولتحقيق هذا الهدف لسنا في حاجة إلى الخيار النووي. والتخلي عن خيار الأسلحة النووية والتحول إلى بلد غير نووي يمكن أن يكون بالغ الفائدة، وهو ما أظهرته أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان.

ونحن ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الجوانب السلبية لأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ونؤيد كل الجهود لحظرها التام وإزالتها. ونشجع التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونؤيد تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونلاحظ ترشيح جنيف ورغبة حكومة سويسرا في أن يكون مقر منظمة الأسلحة البيولوجية في جنيف مستقبلا.

وترحب جمهورية مقدونيا بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي مجال الأسلحة التقليدية حظي هذا الالتزام بالفعل بالأولوية التي يستحقها. ومهمتنا ضمان أن تتوج أعمال هذا المؤتمر بالنجاح. ونحن نقدر كثيرا عرض حكومة سويسرا استضافة هذا المؤتمر. وأن التحضير لهذا المؤتمر يجري على قدم وساق لا سيما في إطار اللجنة

قبل أن أختتم كلمتي، أود إبلاغ اللجنة بأن وفد بلادي، ومع وفود أخرى، سوف يقدم مشروع قرار شامل (A/C.1/55/L.47) حول بندي جدول الأعمال التاليين: في إطار البند ٦٦، "تشجيع علاقات حسن الجوار بين دول البلقان"، والبند ٦٧، "صون الأمن الدولي"، والبندين الفرعيين (أ)، "منع التفكك العنيف للدول"، و (ب)، "الاستقرار والتنمية في جنوب شرقي أوروبا". وعنوان مشروع القرار هو "صون الأمن الدولي - حسن الجوار، والاستقرار، وتنمية جنوب شرقي أوروبا". إننا نجمع المقترحات من أجل تحسين النص وسوف نقدمه إلى اللجنة في الوقت الملائم. وننوي أن نعمل على تيسير اعتماد مشروع القرار بدوت تصويت. وسوف يُسعدنا كثيرا أن نتلقى مقترحات في هذا الاتجاه. كذلك نحرص على ألا تترتب على مشروع القرار آثار مالية.

وعندما أعرض مشروع القرار سوف أقول المزيد حول رسالته وجوهره ووثاقته صلته بالموضوع، لا سيما في مرحلة التطورات الراهنة في منطقتنا. ونحن نسعى منذ بعض الوقت لتشجيع قيام ثقافة علاقات حسن الجوار، وهي ما نحتاجه بشدة في منطقتنا وكذلك في بعض مناطق العالم الأخرى. وأحد أهم أجزاء ذلك المسعى هو جهد نزع السلاح والاستقرار والتنمية في المنطقة. لقد وقعت أربع حروب، وتوجد أسلحة تقليدية كثيرة جدا، أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وألغام أرضية. صحيح أن المنطقة خرجت من فترة الأزمة، لكن المطلوب عمله ما زال كثيرا. ومع ذلك فنحن متفائلون. ولهذا السبب ينظر مشروع القرار إلى المستقبل. وآمل أن تؤيده اللجنة. ولكي تتقدم المنطقة، من الضروري أن يدعم الجميع إضفاء الطابع الأوروبي بشكل ملموس وواضح. والأساس في هذا الجهد هو تنفيذ ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا.

العمل بالطريقة التي تود أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تراه يعمل بها. وسوف أذكر سببين لذلك.

أولا، تنظيم عمل المؤتمر عتيق. فالتنظيم الحالي كان مناسبا لفترة الحرب الباردة والتعاش، ولكن لا يناسب عصر التعاون والتكامل والعولمة الحالي. وأصبح من الحتمي إصلاح المؤتمر ذاته وتغيير أسلوب عمله. وينبغي أن يتوقف عن العمل من خلال أجهزة وأفرقة متعددة. وينبغي أن يقوم بعمله في اجتماعات مفتوحة لكل الأعضاء.

والسبب الثاني هو افتقار المؤتمر إلى العالمية. وليس من المقبول أن تتمكن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أن تكون أعضاء في المؤتمر بينما لا تتمكن دول أخرى من ذلك. وليس من المقبول أيضا أن يحق للدول الأعضاء في المؤتمر أن تقرر ما إذا كانت دولة عضو مستقلة في الأمم المتحدة تستطيع أن تصبح عضوا في المؤتمر أم لا. وليس من المقبول أن تستطيع دولة عضو في المؤتمر منع عضو في الأمم المتحدة من أن يصبح عضوا في المؤتمر. فالمؤتمر لم ينشأ لكي يكون ناديا مقصورا على بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون غيرها.

وتؤكد بعض الوفود على أن السبب الرئيسي للوضع الحالي غير المريح هو نقص الإرادة السياسية للتغلب عليه. ويقول البعض إن المواقف المتعارضة للدول النووية وغير النووية هي السبب الرئيسي في أزمة المؤتمر، على الرغم من حقيقة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تم التفاوض عليها فيه. ومن المحتمل أن يكون كل هذا صحيحا، ولكن أيا كان السبب لا بد أن نواجه حقيقة أن مشكلة أزمة المؤتمر الأساسية تكمن داخله هو وليس خارجه. إنه آلية بالية لترع السلاح تحتاج إلى إصلاح جاد. وكلمنا أسرعنا في مواجهة تلك الحقيقة بصراحة كان ذلك أفضل لمؤتمر نزع السلاح.

له أن الدول ذات القدرة النووية ما زالت غير قادرة على توحيد إرادتها السياسية للتوصل إلى اتفاقات لبلوغ خفض ترساناتها النووية كخطوة أولى نحو القضاء على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل الفتاكة. لذا نأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق على عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح في القريب العاجل.

لا شك في أن الأمن الإقليمي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الدولي. لذا فإن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي يلزمهما بناء الثقة بين كياناته السياسية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التفكير بجدية فيما يتعلق بجعل المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وإن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل خلافا كبيرا وتهديدا خطيرا للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وينال من عالمية هذه المعاهدة رغم مرور أكثر من ربع قرن على دخولها حيز النفاذ.

وهذا بحذ ذاته يشكل تحديا صارخا لإرادة المجتمع الدولي في هذا المجال رغم المطالبات العديدة من قبل المجتمع الدولي في كل مناسبة. إلا أنه، وكما يقال، لا حياة لمن تنادي. إن ما جنته إسرائيل باستخدامها لأسلحتها الخفيفة والثقيلة ضد الفلسطينيين العزل ومقتل شهيد الطفولة محمد الدرة أمام مرأى العالم بأسره هو دليل قاطع على سوء استخدام إسرائيل لقوتها الداخلية، ناهيك عن تهديدها بأنها قادرة على خوض حرب مع جيرانها والانتصار فيها. كل ذلك يؤكد أن القوة التي تمتلكها إسرائيل ليست دفاعية رادعة كما يُزعم، بل إنها قوة هجومية مدمرة قد تستخدمها إسرائيل في أي وقت وأي حين، والشاهد على

السيد المالكي (البحرين) (تكلم بالعربية): اسمحوا

لي في البداية أن أتقدم إلى الرئيس باسم وفد بلادي بخالص التهنية على انتخابه بالإجماع لرئاسة هذه اللجنة. وإننا لعلنا ثقة كبيرة بأن خبرته وحنكته الدبلوماسية سوف تسهمان في إدارة أعمالها على أكمل وجه بتعاون بقية أعضاء المكتب الذين نتمنى لهم التوفيق والسداد. كما لا يفوتني هنا أن أتقدم لسلفه السفير ريموند غونزالس بالشكر لإدارته الحكيمة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الرابعة والخمسين الماضية.

بالرغم من انتهاء الحرب الباردة منذ عقد من الزمن فإن مسألة نزع السلاح والحد من انتشاره، ولا سيما السلاح النووي، ما انفكت تؤرق راحة المجتمع البشري وأمنه بالنظر لما تتمخض عنه هذه الأسلحة من آثار ومخاطر تُهدد أمن وسلامة حياتنا على هذا الكوكب. إذ ما زالت الدول منقسمة إلى دول مالكة صانعة لتلك الأسلحة وقادرة على تطويرها ودول تسعى وتتمنى الحصول عليها.

لقد انصب اهتمام المجتمع الدولي على خطورة تلك الأسلحة حيث دعا قادة العالم بأسره لعقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على المخاطر التي تسببها الأسلحة النووية. ووفد بلادي يؤكد أن التفاوض من أجل تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل وبالأخص النووية منها، لا بد من أن يحظى بأقصى قدر من الاهتمام والجدية من قبل المجتمع الدولي، نظرا لما تسببه من كوارث ومحن يعجز العقل البشري عن تصورها.

إن المتأمل لاتجاهات التسلح في العالم يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة أسلحة الدمار، وخاصة النووية منها، أعلى بكثير مما تقتضيه السياسات الأمنية والدفاعية الرادعة لدول العالم أجمع. وهذا يحتم علينا كدول أعضاء في هذه المنظمة محبة للسلام أن نكشف الجهود الدولية لتهيئة المناخ الملائم لوضع آليات تهدف إلى إزالة هذا الخطر. ومما يؤسف

التي تقوم بها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. ونأمل أن يتم تطهير جميع الأراضي المزروعة بها. وندعو جميع الدول المصدرة لذلك النوع من الأسلحة للتوقف والتأمل مليا قبل الشروع في بيعها لدول قد تسيئ استخدامها فتحصد أرواح الآلاف من الأبرياء ولمدة قد لا تكون بالقصيرة، والأمثلة على ذلك كثيرة.

لقد أكد أقطاب الدول في إعلان الألفية على التزامهم السعي إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف. كما قرروا اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل القضاء المبرم على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وما جاء به الأقطاب في إعلانهم يدعوننا إلى التأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المعنية بمسائل نزع السلاح وتطبيق الاتفاقات والمعاهدات ذات الصلة. فتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتطبيق الاتفاقيات الدولية سيساعدان حتما على إيجاد بيئة دولية مواتية لاستتباب الأمن والسلم في العالم. ونحن على يقين بأن التعاون الدولي للحد من التسلح، سواء التقليدي منه أو النووي، سيظل دائما هدف الأمم المتحدة في رياض الألفية الثالثة كي تتمكن من بناء مجتمع إنساني وحضاري تسوده روح المحبة والقيم المثلى، بغية تهيئة أجيال تعيش في أمن وسلام ورخاء وطمأنينة.

السيدة تشان (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية):

يود وفد سنغافورة أن يعرب لرئيس اللجنة وزملائه عن أحر التهاني على انتخابهم أعضاء في المكتب. ونؤكد لهم كامل تأييدنا لهم وتعاوننا معهم، ونعرب عن ثقتنا بأن الرئيس سيقود أعمال اللجنة إلى خاتمة ناجحة وفي الموعد المحدد.

تكتسب هذه الدورة للجمعية العامة مغزى خاصا. فبصفتها جمعية الألفية أخذت على عاتقها المسؤولية الخاصة

ذلك ما يحدث اليوم. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى الأعمال غير المبررة التي ترتكب ضد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية والتي يروح ضحيتها المدنيون الأبرياء.

يشكل النقل والاتجار غير المشروعين بالأسلحة التقليدية، وخاصة الصغيرة منها، مصدر قلق كبير لنا، خاصة عند وقوعها في أيدي جماعات لا تقيم وزنا للحق في الحياة والسلام والطمأنينة، وذلك بتسخير تلك الأسلحة لأعمالها الإرهابية التي تمس استقرار العديد من الدول وأمنها وسلامتها الداخلية جراء ممارسة الضغوط من جانب الجماعات الإرهابية في ما يتعلق بتنفيذ مطالبها. وفي هذا الصدد، فإن دولة البحرين تدعو إلى إيجاد سبل محددة لتخفيف تدفق الأسلحة الصغيرة بغرض الحيلولة دون وقوعها في أيدي تلك الجماعات.

فالالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل إحدى الجرائم التي تعيرها دولة البحرين اهتماما كبيرا لما لها من عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة، وللصلة الوثيقة التي تربط بين تلك الجريمة والجرائم المنظمة والإرهاب بوجه عام.

ويمكن القول بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يكاد يكون معدوما في البحرين بالنظر لاهتمام الدولة بمكافحة تلك الجريمة، واتخاذ كافة الإجراءات للحد من انتشارها. ومن تلك التدابير المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ الذي يحظر على أي شخص الاتجار بالأسلحة الخفيفة والصغيرة، ولا يميز الترخيص بالاتجار بها بأي حال من الأحوال. ويقرر ذلك القانون عقوبة السجن المؤبد لمن يخالف ذلك الحظر.

لا يختلف اثنان على خطورة الألغام الأرضية، التي أزهدت أرواح آلاف الضحايا المدنيين، سواء أكانوا شيوخا أم صغارا، رجالا أم نساء. وفي هذا الصدد نرحب بالجهود

الأعلى لاستقرار أي مجتمع. وفي مجتمع الدول ذات السيادة يعبر عن سيادة القانون بشبكة المعاهدات المتعددة الأطراف لترفع السلاح. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، تعد من أبرز الأمثلة على الجهود المتضافرة لإدخال سيادة القانون في مجال البيئة الأمنية الدولية. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل إحدى دعائم نزع السلاح النووي. ونحن نؤيد توسيع نطاق نظم قوية للتحقق، على غرار نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لتشمل اتفاقيات أخرى لتحديد الأسلحة. ويحدونا الأمل أن يتمكن الفريق المخصص التابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بأسرع ما يمكن، من الاتفاق على بروتوكول محكم لتلك الاتفاقية. فبناء الثقة، بما في ذلك من خلال إجراءات تحقق موثوق بها، جانب لا غنى عنه في أي نظام لترفع السلاح.

أما أسلحة الدمار الشامل، فإنها لا تنتمي إلى فئة الأسلحة التي يمكن أن يؤدي امتلاكها، ولا حتى من حيث المبدأ، إلى تعزيز أمن الدولة. ذلك أن قدرتها على إحداث دمار هائل للحياة، وربما للحضارة الإنسانية ذاتها، تجعلها غير مأمونة على الإطلاق، ليس فقط بالنسبة لمن يتعرضون للتهديد باستخدامها، بل أيضا بالنسبة للبلدان المجاورة وللحائزين لهذه الأسلحة. ونحن نرحب بالنتيجة الناجحة التي توصل إليها هذا العام مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، آمليين أن يتحقق المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي. والاشتراك العالمي في النظم القانونية الدولية التي تحد من وجود أسلحة الدمار الشامل، واحترام الدول الأطراف فرادى لهذه النظم، هما أنجع وسيلة يؤمن بها المجتمع الدولي نفسه ضد تهديد هذه الأسلحة.

تدعيم سيادة القانون في المجتمع الدولي مبدأ أساسي تعتنقه سنغافورة. وهذا ما يجعلنا نحث جميع الدول على

المتعلقة بالشروع في تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها رؤساء دولنا أثناء مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا. وهي مسؤولية يسعدنا أن نراها تؤخذ مأخذ الجد من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة. وإعلان مؤتمر القمة يقر بأن السلام والأمن يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية في أي بلد. فبدون الرخاء الاقتصادي لا يمكن للسلام أن يدوم طويلا.

إن نزع السلاح عامل يتغير بتغير البيئة الأمنية. ويمكننا أن نجد تشابها عاما بين هذا الوضع والبيئة المحلية. فسنگافورة تمارس نزع السلاح الكامل داخل حدودها، أي فيما بين مواطنيها. إن جاز القول. وقوانيننا التي تطبق على حمل السلاح هي من أشد القوانين صرامة في العالم. وهذا يرجع إلى أن المواطنين يعلمون أن بوسعهم الاعتماد على كفاءة ونزاهة جهاز الشرطة والجهاز القضائي في كفالة أمنهم في مواجهة الخروج المسلح على القانون. ولكن هذا الشرط ليس له وجود في السياق الدولي. فلا توجد قوة شرطة عالمية، ولا جهاز قضائي عالمي لتأمين البلدان ضد العنف الخارجي أو الداخلي. أما القوات التي تُنشأ على الصعيد الدولي، مثل تلك التي يمكن نشرها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن استخدامها يكون في معظم الأحيان وفقا لاعتبارات سياسية. وبالتالي، وما دام العالم يتألف من دول - أمم مستقلة فإن الدول ستكون بحاجة إلى وسيلة تضمن لها أمنها الخاص. وهذا هو السبب في أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تعترف صراحة بحق الدول في الدفاع عن النفس. ووجود عالم بلا أسلحة من أي نوع حلم غير عملي لن يتحقق؛ وقد لا يكون بالضرورة عالما أكثر أمانا. ونزع السلاح الكامل، كمبدأ، لا يمكن أن يصبح حقيقة إلا عندما تثق الدول بأنها ليست مضطرة للزود عن أمنها.

كيف يمكن للدول أن تطمئن على أمنها؟ على الصعيدين الدولي والمحلي، تكون سيادة القانون الضامن

وبذلك يقلل من فعالية النظام. ومع أن انتشار الأسلحة يغذي الصراعات في مناطق عديدة من العالم، فإن كل صراع ينشأ في ظروف خاصة. ونظام تحديد الأسلحة الذي ينجح في منطقة قد يكون أقل نجاحاً أو حتى سلبياً إذا نقل بجملة تطبيقه على مجموعة مختلفة من العوامل التاريخية والجغرافية في منطقة أخرى. وبصفة خاصة، في الحالات التي تعقب الخروج من صراع، لا بد من وضع نظم تحديد الأسلحة في السياق الإنمائي الأوسع الذي يأخذ في الحسبان الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد، وإلى الحفاظ على السلام والأمن.

في إعلان مؤتمر قمة الألفية أكدنا من جديد أننا نلتزم بالتخلص من ويلات الحروب، وأن هدفنا هو عالم أكثر أماناً، عالم يمكن للشعوب أن تعيش فيه وتزدهر في ظل السلام والأمن. ونعتقد أنه في عالم يتألف من دول - أمم يكون أفضل سبيل لبلوغ هذا الهدف تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، بما في ذلك تطوير شبكة عالمية من اتفاقيات متعددة الأطراف لترع السلاح، يتم التقيد بها بشكل صارم، مما يسهم أيضاً في بناء الثقة. وما دمنا لا نعيش في عالم مثالي، فإن هذه الاتفاقيات لا يجوز أن تحرم الدول من حيابة الأسلحة التقليدية الملائمة التي تشبع حقها المشروع في الدفاع عن النفس في حالة عجز سيادة القانون على الصعيد الدولي عن ردع العدوان.

إن عملية نزع السلاح تتعامل مع الوسيلة التي تتمكن بها الدول والشعوب من شن الحروب. وحتى عند تعاملنا مع هذه الجبهة، لا يمكننا أن نتجاهل الصلة الوثيقة بين الصراعات والفقر ونقص التنمية. وإذا لم تعالج هذه الأسباب الجذرية للحروب، فإن نزع السلاح لن يؤدي في حد ذاته إلى هدف الحد من احتمالات نشوب الصراع. وأية إنجازات في مجال نزع السلاح ليست سوى جزء من العمل

الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، كما نحث الأطراف في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أن تواصل احترام جميع أحكام تلك المعاهدة والامتثال لها.

كما نلمس شيئاً من الزخم نحو إنشاء نظم قانونية متعددة الأطراف للأسلحة التقليدية. ونحن ندرك مدى ما يتسبب فيه انتشار الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بلا ضابط وبطرق غير مشروعة في مناطق كثيرة من العالم، من معاناة وخسائر في الأرواح. فهذه الأسلحة تستخدم الآن على نطاق واسع في الصراعات داخل الدول أكثر مما تستخدم فيما بينها، في ظروف يصبح الأمن فيها متفسخاً بصورة واضحة بسبب وجودها، بدلاً من أن يكون معزواً. ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، على أمل أن يسهم هذا المؤتمر في تشجيع الدول على اتخاذ خطوات موضوعية ومحددة لكبح الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ومع ذلك، فإننا نكرر التأكيد على أنه لا يصح، في هذا السياق، أن يركز المؤتمر على الاتجار المشروع بهذه الأسلحة لأغراض الدفاع عن النفس وصوص القانون والنظام الدوليين.

عند تصميم نظم مناسبة لتحديد الأسلحة التقليدية، ينبغي تطبيق نفس الاعتبارات المطبقة على النظم المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ومفاتيح النجاح هي المشاركة العالمية، والاستعداد للتقيد بالنظام على نحو صارم، ووجود آليات فعالة للتحقق. وبناء الثقة مسألة ضرورية حتى يكون كل طرف مطمئناً إلى نوايا الطرف الآخر. أما محاولة التخلص من فئات بأكملها من الأسلحة التقليدية، فستؤدي إلى نتائج عكسية. ذلك أنه إذا ارتأى أي بلد أن أمنه يتأثر سلباً بنظام ما لتحديد الأسلحة، فربما يختار عدم المشاركة،

الخطر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بوصفها دولة لا نووية. وبعد سحب آخر الرؤوس الحربية النووية من أراضيها في نيسان/أبريل عام ١٩٥٥ وإزالة الأجهزة النووية المتبقية في موقع التجارب في سيميالاتينسك في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، أصبحت كازاخستان ثاني دولة بعد جنوب أفريقيا ترفض طوعية حيازة أسلحة نووية. ويتجلى هذا الإسهام البناء الذي قدمته جمهوريتنا لميدان نزع السلاح النووي في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

وفي هذا المؤتمر، التزمت خمس من الدول الحائزة للأسلحة النووية، لأول مرة على مدى ١٥ عاما الماضية، التزاما جماعيا صريحا بالسعي لتحقيقه بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة. وعلى الرغم من الشكوك ومشاعر التشاؤم التي سادت قبل بداية أعمال المؤتمر، يشهد هذا الالتزام واعتماد الوثيقة الختامية على نجاح أعمالنا، التي استفادت مما قدمه السفير عبد الله بعلي، سفير الجزائر، من مشاركة ملموسة ومن مهارته الدبلوماسية بدعم من جانب كثير من الوفود.

ونأمل أن تعطي النتائج الإيجابية التي أسفر عنها المؤتمر قوة دفع جديدة لعملية نزع السلاح النووي على مستوى العالم. ونرحب في هذا الصدد، بتصديق مجلس الدوما الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (استارت الثانية) والبروتوكولات المتعلقة بها. كذلك ندعو الطرفين إلى البدء في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن استارت الثالثة.

ونرحب بقرار الرئيس كلينتون الأخير بعدم نشر منظومة وطنيه للقذائف الدفاعية، وهو القرار الذي نعتبره فرصة لاستكمال المفاوضات المتعلقة بالحفاظ على إحدى الركائز الأساسية للاستقرار الاستراتيجي العالمي، ألا وهو معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

الأكبر الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتحسين حياة الشعوب التي تمثلها.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلت بالانكليزية):

اسمحوا لي أولا أن أضيف تهانني إلى التهاني التي سبق توجيهها إلى الرئيس على انتخابه، وأن أعرب عن ثقتي بأن اللجنة، في ظل قيادته الماهرة، ستحرز تقدما جوهريا في تناول القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمالها. وأتوجه بتهانني أيضا إلى سائر أعضاء المكتب.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للعمل الممتاز الذي أنجزه رئيس الدورة الماضية، السفير غونزاليس، وأشكر السيد دانابالا، على بيانه الشامل والتفصيلي بشأن مختلف قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

إننا جميعا شركاء في المناقشات المتواصلة التي نجريها منذ فترة طويلة على المستوى الدولي بشأن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية العالمية في القرن الحادي والعشرين، والتي كان مؤتمر قمة الألفية أحدثها وأهمها تاريخيا.

يتصادف حد الألفية مع الذكرى السنوية العاشرة للتطور الاستقلالي لجمهورية كازاخستان. وجميع بلدان العالم تقيم العقد الأول لاستقلالها باعتباره حدثا رئيسيا في تاريخها. وكازاخستان، في تحليلها للماضي وتطلعها نحو المستقبل، تعمل جاهدة من أجل أن تصبح عضوا مفيدا في المجتمع الدولي مع دخولنا الألفية الثالثة، عضوا قادرا على الإسهام في عمل الأمم المتحدة، وخاصة في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وصون الأمن العالمي.

وأود أن أشير إلى بعض المسائل ذات الأهمية لبلدي والتي كانت أيضا موضوعا للمناقشة من جانب وفود أخرى في اللجنة الأولى.

لقد برهنت كازاخستان على تمسكها بعملية إحلاء العالم من الأسلحة النووية بالانضمام إلى الأطراف في معاهدة

وينبغي أن يلاحظ، في الوقت ذاته، أن الصكوك الدولية المتعلقة بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل - وأهمها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية - لم تحظ حتى الآن بالدعم العالمي، ومن ثم يتعذر سريانها التام. والوضع بالنسبة لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية يدعو إلى القلق. ونحن ندعو جميع البلدان إلى تغيير هذا الوضع بصورة جذرية وتأييد اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي للتوصل إلى سبل تجنبنا التهديد النووي.

وكازاخستان، انطلاقاً من تأييدها لعملية نزع السلاح النووي بشكل تدريجي ومطرد، ترى أن وضع صك للرقابة على إنتاج المواد الانشطارية يُشكل المرحلة الأولى في هذه العملية. وتشكل المخزونات من اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم والكميات الكبيرة من المواد المشعة الناتجة عن الرؤوس الحربية المدمرة تهديدا لعملية عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، الذي أصبحت كازاخستان عضوا فيه منذ آب/أغسطس من عام ١٩٩٩، بهدف التوصل إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. ونرحب أيضا بمبادرة روسيا بإعداد وتنفيذ مشروع دولي، بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من شأنه التخلي التدريجي عن استعمال المواد الصالحة لإنتاج الأسلحة - مثل اليورانيوم المخصَّب والبلوتونيوم النقي - في إنتاج الطاقة النووية للأغراض المدنية.

وتوفر الشفافية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية وخفضها أساسا طيبا للحيلولة دون تكديس الأسلحة في أي منطقة أو التركيز المفرط للأسلحة في أي دولة. وإننا نؤيد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي نقدم له معلومات على أساس منتظم منذ عام ١٩٩٢، ونرى أنه أهم مكون من مكونات هذا التحديد. ونرحب بأوسع مشاركة

وانطلاقاً من ضرورة التعزيز التام لنظام عدم الانتشار، وقَّعت كازاخستان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. ويُشارك بلدي حالياً بشكل عملي ومنهجي في العمل المتعلق بزيادة كفاءة الرقابة على التقيد بأحكام المعاهدة.

ونتيجة انفجار ١٠٠ طن من الديناميت، الذي هز الأرض في موقع التجارب السابق في سيميپالاتينسك، ألغى آخر موقع للتجارب على الأسلحة النووية في جبال ديفيلين في ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام. وهذه كانت التجربة المعيارية الثالثة التي تجري في الموقع كجزء من سلسلة التجارب المشتركة الكازاخستانية الأمريكية. وفي نفس وقت تدمير موقع التجارب استغل التفجير التجريبي لاختبار دقة النظام الدولي لرصد التجارب النووية وتقييمه، المنشأ في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستتيح المعلومات المستفادة من نتائج التجارب للمجتمع الدولي أن يكتشف التفجيرات النووية ويحددها بشكل أكثر دقة - حتى يمكن تمييزها عن الزلازل والتفجيرات الناجمة عن المواد العادية المستعملة في التفجير - وبذلك يمكن الامتثال الفعال لأحكام اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية وإنشاء أنظمة رقابة تجعل من المستحيل إجراء تجارب نووية في أي جزء من العالم وإبقائها سرا خافيا على المجتمع العالمي.

ثمة أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل لا يقل ما تمثله من خطر عن الأسلحة النووية. ولهذا فمن المهم للغاية ألا نكتفي بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل القديمة، بل علينا أن ننشئ أيضا آلية للرقابة لمنع استحداث أنماط جديدة من هذه الأسلحة. وفي عام ١٩٩٣ وقَّعت كازاخستان على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بهدف تعزيز النظام الدولي لمنع انتشار جميع أشكال أسلحة الدمار الشامل، وستظل ملتزمة بقوة بتعهداتها.

ضمانات قانونية أكيدة. وتؤيد كازاخستان التفاهم الذي يقضي بأن إحدى وسائل حل هذه المشكلة يمكن أن تتمثل في اعتماد بروتوكول بشأن ضمانات الأمن. ونحن ننظر بشكل إيجابي إلى إسهام منغوليا في عملية نزع السلاح العام الكامل، ونؤيد تماما جهودها الدائبة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما نرحب ببيان الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن فيما يتعلق بتقديم الضمانات الأمنية لمنغوليا، نظرا لحالتها الفريدة، ونأمل أن تتخذ هذه الدول مزيدا من الخطوات لدعم الأمن الخارجي لمنغوليا من كل جوانبه، وفقا للقرار ٧٧/٣٥٣ دال.

وتقدر كازاخستان العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تقديرا كبيرا، فهو أداة فعالة للمساعدة على تهيئة مناخ من التعاون ونزع السلاح في هذه المنطقة. ويزود المركز دول آسيا الوسطى الخمس بالمساعدة اللازمة على صياغة معاهدة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وما فتئت كازاخستان تعمل على استحداث هياكل أمنية في القارة الآسيوية، وتمثل لالتزاماتها إزاء الصكوك الدولية امتثالا كاملا، ولا تدخر وسعا في سبيل تحقيق المبادرة الخاصة بعقد مؤتمر معني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. ونحن على اقتناع بأن لهذا المؤتمر جوهرنا منطقيا، وندعو الأمم المتحدة والدول الآسيوية إلى أن تواصل دعمها لعملية عقد هذا المؤتمر لصالح الأمن الآسيوي والعالمي على السواء.

ختاما، أؤكد للجنة على كل معاني دعمنا للجهود الرامية إلى اعتماد القرارات الهامة المتعلقة بتعزيز نظام عدم الانتشار والنهوض بالأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونحن على استعداد لتعزيز التعاون مع كل الوفود الأخرى من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تفعيل هذا الصك الدولي الهام. ونؤيد أيضا في هذا الصدد، الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في الصيف المقبل. كما نرحب بإجراء المشاورات غير الرسمية فيما بين الدورات التي ينسقها رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر، بالتوازي مع عمل اللجنة الأولى، مما يساعدنا على أن تكون أفضل استعدادا للدورة الثانية للجنة التحضيرية، المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير القادم.

وتؤيد كازاخستان تماما التوجه الإنساني لاتفاقية أوتاوا، التي تستهدف الإزالة التامة للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتواصل كازاخستان الإسهام في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال، وتنقيد بدقة بالوقف الاختياري المفروض على تصدير الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك إعادة التصدير والسماح بالعبور عبر أراضيها. لكن الحركة الرامية إلى الحظر التام للألغام المضادة للأفراد ينبغي في رأينا أن تكون عملية مستمرة وتدرجية تستند على البروتوكول المتعلق بالألغام الملحق بهذه الاتفاقية المعنية بهذه الأسلحة اللإنسانية.

وتُعلق كازاخستان أهمية قصوى على عملية الحفاظ على السلم والاستقرار على الصعيد الإقليمي وبالتالي على الصعيد العالمي، وهي تتابع باهتمام بالغ تنفيذ المبادرة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونحن واثقون بأن هذه المنطقة ستشكل خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار والنهوض بترع السلاح العام والكامل. وسنواصل المشاركة على نحو مستمر وبناء في العمل المضطلع به لإنشاء هذه المنطقة. وإننا ممتنون للوفود التي أعربت عن تفهمها.

لقد طلبت الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية منحها ضمانات أمنية، ولها الحق في أن تتوقع الحصول على

٢٠٠٠. كما أنها تبنت موقفا إيجابيا إزاء الجهود التي جرى بذلها من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة لمنع التجارب النووية. وشاركت في المجلس التنفيذي لمنظمة الأسلحة الكيميائية. وقد أشادت بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، القاضية بضرورة التزام جميع الدول بمواصلة المفاوضات بحسن نية وإنهاء هذه المفاوضات من أجل القضاء على السلاح النووي في جميع جوانبه، في ظل رقابة دولية مُحكمة وفعالة. كما عملت ضمن الجهود المكثفة التي تبذلها جامعة الدول العربية من خلال اللجنة الفنية المكلفة بوضع مشروع اتفاقية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن كل هذه الجهود والمواقف ما هي إلا دليل صادق على إثبات حُسن النوايا لدى المملكة العربية السعودية نحو قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وخلق بيئة دولية آمنة خالية من السلاح النووي وغيره من الأسلحة الفتاكة.

إن نجاح إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في بعض مناطق العالم بفضل تعاون دولها وإدراكها لخطورة التعايش السلمي، يمثل خطوة إيجابية نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ولكن منطقة الشرق الأوسط لا تزال حتى الآن مع الأسف بعيدة عن هذا الاتجاه، وذلك بسبب رفض إسرائيل قبول دعوة الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمرات حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، للامتناع عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها، إضافة إلى عدم انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم حماسها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وبذلك، فإن إسرائيل تظل الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك أسلحة وبرامج نووية وأسلحة كيميائية خارج نطاق الرقابة الدولية.

السيد الشيكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية):

يسرني أن أتقدم إلى الرئيس، بمناسبة انتخابه رئيسا للجنة الأولى، بأحرّ التهاني، متمنيا له ولأعضاء المكتب الآخرين كل التوفيق والنجاح في أعمالهم. وإنني على ثقة تامة بأنه، بما يملك من مهارة وخبرة، سوف يقود أعمال هذه اللجنة إلى كل ما تصبو إليه من نتائج مثمرة. ويطيب لي في هذه المناسبة أن أؤكد له رغبة واستعداد وفد بلادي للتعاون معه والتوصل إلى كل ما يؤدي إلى نجاح أعمالنا.

إن الجهود الدولية والإقليمية الرامية لنزع السلاح تبعث على الأمل والتفاؤل في زيادة الوعي العالمي بضرورة التخلص النهائي من كافة أنواع الأسلحة، لما تشكّله من خطر أساسي على السلم والأمن الدوليين. والتزاما من المملكة العربية السعودية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية، بوصفها ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، فإنها تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في كافة المجالات، لا سيما فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح، وذلك إيمانا منها بأن هذه القضايا تمثل وحدة متكاملة لا يمكن بدونها للعالم أن يعيش بسلام واستقرار.

انطلاقا من موقف المملكة العربية السعودية، الداعي

دوما لإقرار مبدأ الأمن للجميع، وإسهاما منها في الجهود الدولية المبذولة لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل في كافة مناطق العالم بشكل نهائي، كانت المملكة من أوائل الدول التي وقّعت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما أنها انضمت لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتناع عن إنتاجها أو إنتاج الأجهزة النووية المتفجرة أو الحصول عليها أو السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية في أراضيها. وحرصت حكومة المملكة على المشاركة بفعالية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام

لنجاح أية آلية للشفافية، فلا بد أن تسترشد بمبادئ أساسية محددة هي أن تكون متوازنة وشاملة وغير تمييزية، تعزز الأمن القومي والإقليمي والدولي لكافة الدول وفقا للقانون الدولي.

وفي هذا الإطار، فإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يشكل محاولة أولى من جانب المجتمع الدولي لمعالجة مسألة الشفافية على مستوى عالمي. وبالرغم من حقيقة أن القيمة المحتملة للسجل كوسيلة عالمية من وسائل بناء الثقة، وكآلية للإنذار المبكر لا يمكن الجدل فيها، فإن السجل صادف عددا من المشكلات، أكثرها لفتا للنظر أن ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد امتنعت باستمرار عن تقديم معلومات إلى السجل. وهذا ما يدعونا إلى تأكيد ضرورة معالجة مخاوف هذه الدول بفعالية وبشكل يضمن المشاركة العالمية في السجل.

وفي هذا الصدد، تؤكد بلادي على ما جاء في الرد الذي قدمته الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية للأمم العام، والوارد في الوثيقة A/52/312، المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، والذي يؤكد أن سجلا موسعا لما تطلع إليه القرار ٣٦/٤٦ (لام) المنشئ للسجل ليشمل معلومات عن الأسلحة التقليدية المتقدمة وعن أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية، من شأنه أن يشكل أداة أكثر توازنا وأكثر شمولية وأقل تمييزا، تجتذب عددا أكبر من المشاركين الدائمين.

وفي الختام، تعرب المملكة العربية السعودية عن آمالها وطموحاتها نحو بناء مجتمع دولي يسوده الأمن والاستقرار والتعايش السلمي، لما فيه خير البشرية جمعاء.

السيد باكونيا ريفو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية):

في مستهل هذه الدورة وقع اختيار اللجنة الأولى على السيد يو ميا ثان ليتولى إدارة أعمالها. ونحن نقدر تقديرا عاليا

إن هذا الموقف الإسرائيلي، وكل ما تطرحه إسرائيل من تبريرات، يتناقض بشكل واضح مع كل ما تدعيه من رغبة في السلام، حيث أن السلام الحقيقي ينبغي أن يبنى على الثقة وإثبات حسن النية بين دول وشعوب المنطقة، وليس على امتلاك الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وفرض سياسة الهيمنة التي لن تكون مصدر قلق وتهديد لشعوب المنطقة فحسب، بل ستشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق فإن حكومة المملكة العربية السعودية تطالب الدولة الوحيدة في المنطقة، وهي إسرائيل، التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة للانضمام لها، وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما ينبغي إخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ومع إيماننا بضرورة زيادة فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجعلها ذات صبغة عالمية، فإننا نرى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل، انسجاما مع قرار الأمم المتحدة ١ (د-١) لعام ١٩٤٦.

ومن هذا المنطلق فإننا نحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانضمام إليها وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية، لما في ذلك من إسهام في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

تؤيد المملكة العربية السعودية الشفافية في التسلح كوسيلة من وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتؤمن بأنه

الآراء. ويأمل وفدي أن تمهد هذه المرحلة الحاسمة الطريق إلى إحراز تقدم هام وملمووس في مجال نزع السلاح النووي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وفي هذا السياق، ترحب مدغشقر بصورة خاصة بانضمام أربع دول من منطقتنا مؤخرا إلى معاهدة عدم الانتشار، وذلك انطلاقا من التزامنا بجعل المحيط الهندي منطقة سلام، وتأمل مدغشقر أن تحذو الدول الأخرى في المنطقة التي لم تصبح بعد أطرافا في هذه المعاهدة، حذو الدول الأربع.

إن فداحة الخطر النووي الذي يتهدد الإنسانية لا تترك مبررا البتة للإبقاء على هذا النوع من الأسلحة لأي وقت أو في أي صورة كانت. ولهذا، تؤيد مدغشقر الاقتراح بعقد مؤتمر دولي لتقصي السبل الكفيلة بالقضاء على المخاطر النووية. ويحدو مدغشقر الأمل بأن يترجم الالتزام المطلق من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية، إلى تدابير عملية خلال السنوات القليلة الأولى من الألفية الجديدة.

إن مراعاة المصالح العليا للإنسانية تدفع وفد بلادي إلى الاعتقاد بأن عظمة الدولة يجب ألا تقاس بقدراتها العسكرية، وإنما بمساهمتها الفعلية في تعزيز التطوير الكامل للقدرات البشرية في بيئة أكثر أمنا، وفي منأى عن الخوف/ وفي نفس السياق، تؤكد مدغشقر على اقتناعها بأن الأمن والسلام الدوليين ينبغي ألا يقوما على سباق التسلح وإنما على علاقات الثقة والاحترام المتبادل بين الدول. والشفافية في مجال التسلح تعد عنصرا أساسيا للنهوض بعلاقات الثقة التي لا غنى عنها في توطيد السلم. وبهذه الروح تحرص مدغشقر على المساهمة في تنفيذ القرار ٤٣/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، المعنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية"، حسبما جاء في الوثيقة A/55/272.

انتخابه لرئاسة هذه اللجنة الهامة وتقدم إليه وكذلك إلى بقية أعضاء المكتب بصادق التهاني. ويؤكد لكم وفدي على تعاونهم معكم في اضطلاعكم بهذه الولاية.

إننا نبدأ عملنا في مناخ من التفاؤل الناجم عن الالتزامات المشجعة التي تعهد بها العديد من زعماء العالم في قمة الألفية، ولكن أيضا في مناخ مشحون بالقلق في عالم في تغير مستمر يواجه العديد من المخاطر. فالأمن والسلم الدوليان اللذان تنطلع جميعا إليهما لم يتحولا بعد إلى واقع، بالرغم من العناصر الإيجابية في عملية التفاوض في بعض أنحاء العالم. والتقرير الذي قدمه الأمين العام هذا العام عن أعمال المنظمة يظهر أن طابع التهديدات التي تحدد بالسلم والأمن قد تغير منذ نهاية الحرب الباردة، حيث انتقل من الصراعات الدولية إلى الحروب الأهلية ومن خرق الحدود إلى انتهاك حقوق الفرد.

ومن دواعي القلق الشديد أن نسجل، للمرة الأولى في فترة ما بعد الحرب الباردة، زيادة في النفقات العسكرية في عام ١٩٩٩، لتصل إلى ما إجماليه ٧٨٠ مليار دولار تقريبا، أو ٢,٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للعالم بأسره. وإن الالتزام الجليل الذي تعهد به العديد من زعماء العالم عندما قالوا

"لن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب، ... وسنسعى أيضا إلى القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل". (A/RES/55/2، الفقرة ٨)

قد جاء في أوانه إيداننا بعهد جديد في العلاقات الدولية.

ويعزز اعتقادنا، كذلك، النتائج الإيجابية التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث تمكن هذا المؤتمر وللمرة الأولى خلال ١٥ عاما، من اعتماد وثيقته الختامية بتوافق

إطار عمل قضائي دولي للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإلى وضع مدونة سلوك تحكم صفقات الأسلحة.

ويرى وفد بلادي أن التوصيات الواردة من المؤتمر ينبغي أن تشمل معايير دولية لوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة الخاصة بها، وكذلك معايير لشهادات الاستعمال والمراقبة سيطرة السلاح. وفي البحث عن طريق ووسائل مكافحة هذا البلاء، سوف تؤيد مدغشقر جميع المقترحات المصاغة للحد من الحق في صناعة وبيع أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة بالنسبة للمنتجين والتجار المصرح لهم من قبل الدول. وفي التحليل النهائي، ينبغي أن تشمل استراتيجيات التغلب على هذه المشكلة تعريفا للمكانة المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المجتمع العالمي؛ والنظر في خطوات لقصورها على أماكن محددة بوضوح؛ وتشجيع القضاء عليها في الحالات التي لا لزوم لهذه الأسلحة فيها.

وسواء في ميدان أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية، لا بد أن يظل نزع السلاح العام الكامل الهدف النهائي لبناء عالم السلام والتقدم. ولتحقيق هدف خفض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، لا بد أن يفحص المجتمع الدولي بجدية العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. فلا بد من عكس الاتجاه المتصاعد في النفقات العسكرية وتأثيرها على استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية، بحيث تتمكن الدول من نقل الموارد التي تدفع الآن عجلة سباق التسلح نحو التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. والحقيقة أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزته بلدان معينة على صعيد تنميتها، فإنها ما زالت أقل بكثير من النفقات العسكرية. ففي ٨٤ بلدا على الأقل تزيد النفقات العسكرية على الإنفاق على الصحة. والأسلحة النووية وحدها ابتلعت نحو ٨ بليار دولار، أي ثلث إجمالي الناتج العالمي في عام ١٩٩٧.

ما زال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بسبب القلق للمجتمع الدولي نظرا لدورها في زيادة عدد الصراعات وإطالتها. فهي بالرغم من كونها خفيفة الوزن، فإن عواقبها ثقيلة، بما فيها تقويض الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والخسارة الفادحة في الأرواح البشرية. لقد تسببت بلا شك في أغلب الدمار ووفيات العنف في القرن العشرين. ومن المؤسف أن أكثر من ٥ ملايين شخص، ٩٠ في المائة منهم مدنيون، فقدوا حياتهم في ١٧٠ حربا اندلعت منذ نهاية الحرب الباردة، بما فيها حروب ما زالت دائرة.

ويتطلب القضاء على بلاء انتشار الأسلحة الصغيرة، والذي لا يهدد السلم والأمن الدوليين فحسب بل يعيق أيضا التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان عديدة، أن يتخذ المجتمع الدولي نهجا موحدا ومنسقا. وبهذا المفهوم، من الأهمية ألا تغيب عن أذهاننا عواقب تخلف التنمية الاقتصادية وعوامل أخرى تولد وتغذي انعدام الأمن الذي يدفع بدوره الطلب المستمر على الأسلحة.

ولأن أفريقيا هي القارة الأشد إصابة بهذه المشكلة، فإن مدغشقر تدعم توصيات فريق الخبراء الأفارقة المعني بالأسلحة الصغير والأسلحة الخفيفة الذي اجتمع في أديس أبابا من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو من هذا العام، لا سيما ما يتعلق منها بمنع وخفض انتشار الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومعها السياسات، والترتيبات المؤسسية، والتدابير العملية لمعالجة هذه المشكلة. كذلك نؤيد دعوة الفريق إلى المسؤولين عن إمدادات الأسلحة لفعل كل ما هو ضروري لتشجيع المبادرات الأفريقية من أجل السيطرة على انتشار الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة والحد منه، خاصة من خلال إشراك أولئك المسؤولين في حوار. وتأمل مدغشقر أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه في عام ٢٠٠١ إلى إنشاء

تعزيز نظام عدم الانتشار والعمل نحو التحقيق الكامل لأهداف المعاهدة. إننا نرحب بجرارة بالالتزام الثابت من الدول الحائزة على أسلحة نووية بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية، ونتفق تماما مع الرأي الذي عبر عنه متكلمون عديدون بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد لاستكمال النتيجة الناجحة للمؤتمر.

ونحن نهنئ الاتحاد الروسي على التصديق مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واستارت الثانية. وفيما يتعلق بعملية خفض الأسلحة الثنائية، فنحن نؤيد الدخول السريع لمعاهدة استارت الثانية حيز النفاذ، وتطبيقها في الوقت المناسب، والبدء المبكر في المفاوضات حول استارت الثالثة بهدف تحقيق المزيد من التخفيضات للأسلحة النووية الاستراتيجية.

وتؤيد قبرص بالكامل تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حاليا بوصفه عنصرا هاما في هدفنا لتحقيق عالم يخلو من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نولي أهمية كبرى لتوسيع تلك المناطق، خاصة إنشاء مثل هذه المناطق في مناطق التوتر، بما فيها منطقتنا.

قبل عامين، عندما خاطبت اللجنة، أثرت قضية قرار الحكومة التركية بناء محطة طاقة نووية في منطقة شديدة الاهتزازات في جنوب شرقي تركيا. وأشارت إلى العواقب البيئية الواضحة لذلك القرار على جميع شعوب شرق البحر الأبيض المتوسط والخطر الكامل على السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ بارتياح أن الحكومة التركية علقت بصفة مؤقتة هذا المشروع، ونحن نحث على أن يتم إلغاؤه نهائيا وبشكل كامل.

خلال العام الماضي انضمت قبرص إلى كل من مجموعة البلدان الموردة للمواد النووية ومجموعة استراليا. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للدول

والأمم المتحدة بوصفها بوتقة القيم العالمية، لها دور أساس في تشجيع ثقافة السلام وخدمة قضية نزع السلاح. وإننا نعرب عن امتناننا للسيد جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على تفانيه في تحقيق ذلك الهدف. إننا ندرك أن الطريق إلى نزع السلاح العام الكامل طويل وشاق. ومع ذلك، نحن على ثقة بأن إصرارنا المشترك، والمنعكس في إعلان الألفية، على جعل هذا القرن الجديد أيضا عصرا جديدا سوف يوجهنا في بناء عالم يعطي كل شعوبه الفرصة لتحقيق أحلامها.

وبهذه الملاحظة الواعدة أتمنى لنا جميعا التوفيق في عملنا، بحيث يدعم ما نفعله هنا الجهد الأكبر نحو صنع مستقبل أفضل للبشرية.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أهني الرئيس على انتخابه الذي يستحقه تماما وأؤكد له على كامل دعم وفد بلادي. كذلك أهني أعضاء المكتب الآخرين.

اسمحوا لي، في البداية أن أعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام دانابالا على بيانه الممتاز وتفانيه وجهوده المضنية في مجال نزع السلاح.

وتضم قبرص صوتها إلى البيان الذي أدلت به الرئاسة الفرنسية باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، ولذلك سوف أحصر ملاحظاتي على بعض القضايا التي تهم بلدي بشكل خاص.

لقد اعتمدت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الربيع الماضي وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الذي عقدته. وتحت قيادة سفير الجزائر عبد الله بعلي، قربت الأطراف بين آرائها المختلفة، وبالرغم من الإطار الدولي المثير للشك الذي انعقد فيه المؤتمر، أظهر المجتمع الدولي التزاما واضحا وإصرارا على

ونسلم بأنه ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. ولكن مما يشجعنا كثيرا ما شهدناه من استجابة هائلة من المجتمع الدولي لحظر الألغام المضادة للأفراد. وأود أن أكرر التأكيد في هذا الصدد على أنه بالرغم من الاحتلال الأجنبي المستمر لما يقرب من ٤٠ في المائة من أراضي جمهورية قبرص، قررنا أن نوقع على الاتفاقية ذات الصلة كتعبير عن تصميمنا على الانضمام إلى المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى القضاء على هذا الأسلوب اللاإنساني تماما للحرب. وفي ظل خلفية من التهديد المستمر الذي يشكله وجود قوات احتلال يبلغ عددها ٣٦.٠٠٠ فرد ترابط في الجزيرة، فإننا نعتبر قرارنا هذا دليلا آخر على التزامنا القوي بترع السلاح واحترامنا للمعايير المتعددة الأطراف كالمعايير التي حددتها اتفاقية أوتواوا.

ونحن مشتركون حاليا في محادثات تقارب تجرى تحت رعاية الأمين العام بهدف التوصل إلى حل عادل وعملي ودائم لمشكلة قبرص على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المسائل التي تثير بالغ قلق حكومة قبرص وشعبها، قضية الأمن. وفي هذا السياق، أذكر مرة أخرى بالمقترح الذي طرحه رئيس جمهورية قبرص السيد غلافكوس كليريدس من أجل جعل جمهورية قبرص مجردة من السلاح، والذي نعتبره عرضا مخلصا من أجل إحلال السلام في الجزيرة وفي المنطقة قاطبة. ويدعو مقترح الرئيس كليريدس إلى وضع برنامج محدد يرمي إلى تفكيك جميع القوات العسكرية المحلية، وسحب جميع القوات الأجنبية والمستوطنين الأجانب من أراضي جمهورية قبرص وتجريدها من الأسلحة كما نصت عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتوخى هذا المقترح كذلك مرابطة قوة دولية في قبرص تُعطى ولاية مناسبة من مجلس الأمن.

الأعضاء في كلتا المجموعتين لدعمها لترشيحنا، وأكرر التأكيد على الالتزام الثابت لحكومة بلادي بقضية منع العمليات غير المشروعة لنقل وانتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من سلع وتكنولوجيات ذات استخدام مزدوج.

وأود أيضا أن أشير بإيجاز إلى مؤتمر نزع السلاح، وأن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن قلقنا إزاء استمرار عدم قدرته على القيام بعمل مضموني، بما في ذلك البدء فورا في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفيما يتعلق بعضوية المؤتمر، تكرر جمهورية قبرص التأكيد على رغبتها في المشاركة مشاركة كاملة في عمل ذلك المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح. ولدينا اعتقاد راسخ بأن زيادة توسيع عضوية المؤتمر لن تؤدي بأي حال إلى إعاقة فعاليته. وعلى العكس من ذلك، قد يؤدي إصلاح المؤتمر وتوسيع عضويته بحيث يتم قبول كل الذين يرغبون في المشاركة في عمله إلى إعطائه زخما جديدا.

ويعتبر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من القضايا التي تثير قلقا بالغا. ونحن نؤيد تأييدا تاما كل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة فيما يتصل بهذه الظاهرة، ونرى أن اتخاذ إجراءات أكثر فعالية للقضاء عليها يمثل ضرورة حتمية في عالمنا الذي يتزايد تكافله. إن تكلفة الخسائر في الأرواح البشرية والاقتصادات والنسيج الاجتماعي لمجتمعات عديدة نتيجة لعدم فاعليتنا في هذا الخصوص أمر لا يمكن قبوله ببساطة. إلا أن من دواعي التشجيع لنا أن هذه المشكلة أصبحت تحظى باهتمام دولي ثوَج بالإنفاق على أن يتم في عام ٢٠٠١ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

سيواصلان خدمة المصالح الحيوية لجميع الدول الأطراف في السنوات المقبلة. وكما ذكر الأمين العام السيد كوفي عنان وبحق في خطابه الأخير أمام المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح:

”فإن إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح لهو تعبير عن المناخ السياسي العام السائد اليوم“.

وتتسم الفترة قيد الاستعراض منذ عام ١٩٩٥ بتحقيق منجزات ومواجهة نكسات للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يواكب التطورات الإيجابية والتطورات التي لا تلقى الترحيب الحادثة على الساحتين العالمية والإقليمية.

وغني عن القول إنه يلزم بذل المزيد من الجهود من أجل إشراك الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدة في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. فمشكلة انتشار الأسلحة النووية هي مشكلة عالمية، ومعاهدة عدم الانتشار معاهدة عالمية وليست إقليمية. ومع ذلك، فإن مشاكل الأمن الإقليمي هي التي تقف أساسا في طريق تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار.

وقد كُمل بالنجاح مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار التي عقد مؤخرا باعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء. ونرى أن التدابير التي اتفق عليها في هذه الوثيقة تمثل إسهاما أساسيا في التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأود أيضا أن أوضح أن من المنجزات الهامة للمؤتمر الإعراب عن الحاجة إلى استحداث آليات للتحقق تضمن تنفيذ كل ترتيب متفق عليه. وتمثل النتيجة التي خلص إليها المؤتمر ذاته ونطاق التدابير المتفق عليها خطوات إيجابية صوب بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

ويقول رئيس جمهوريتنا إن مقترحاتنا واقتراحاتنا ما زالت صالحة وفي حينها، وهي بذلك ما زالت مطروحة على مائدة المفاوضات نظرا لأننا لا نزال ملتزمين بالسعي للتوصل إلى حل لهذه المشكلة بالوسائل السلمية، وسوف نواصل بذل قصارى جهدنا لتحقيق هذه الغاية.

إننا ما فتئنا نقول إن خفض القوات والأسلحة يمكن أن يقلل المخاطرة باندلاع صراع عسكري، وبالتالي فإنه يمكن أن يسهم في بناء الثقة وحسم الصراعات. ولدينا اعتقاد قوي بأن السلام والأمن لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال تنفيذ نظام أمن دولي جماعي. ومما يشجعنا كما يشجع بلدانا أخرى هو ما شهدناه مؤخرا من تطورات في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بلغت ذروتها في النتيجة غير المسبوقة التي حققها مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي الهام لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذلك نؤيد ما قاله الأمين العام في تقريره المقدم إلى المنظمة من أن ما نحتاجه قبل كل شيء آخر هو إعادة تأكيد الالتزام السياسي على أعلى مستوى على المضي قدما نحو تحقيق أهدافنا النبيلة.

السيد أبيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): استهل كلمتي بتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

تتيح لنا هذه الدورة للجنة الفرصة الأولى في القرن الحادي والعشرين لكي نناقش بشكل مستفيض القضايا المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ونسعى للتوصل إلى السبل التي تؤدي إلى القضاء على الأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل.

وتؤكد أرمينيا الدور الحاسم لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك بالقضاء على انتشار الأسلحة النووية - أفقيا ورأسيا على حد سواء - وبالنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونرى أن هذين الهدفين المتجسدين في المعاهدة

القرار التاريخي لا يشكل فحسب إنجازا هاما في مجال نزع السلاح النووي، في حد ذاته، بل إنه أيضا يفتح الطريق أمام الشروع في مفاوضات بشأن استتارت الثالثة، على نحو ما سبق الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة وروسيا. كما نرحب باستعداد روسيا، في حالة الإبرام الناجح لمعاهدة استتارت الثالثة، لزيادة تخفيض الحدود القصوى لعدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي تم نشرها، إلى ١٥٠٠ رأس، حيث أن ذلك سيكون خطوة رئيسية من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة نحو الوفاء بالتزاماتهما بموجب المادة السادسة.

وثمة خطر آخر أصبحنا نواجهه الآن أيضا، وهو الضغط المتزايد لنشر منظومات دفاع وطني من القذائف. والذي يقلق أرمينيا بحق هو أن نشر هذه المنظومات يمكن أن يؤدي إلى حدوث سباق جديد للتسلح، وتعويق سياسات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ويخلق دوافع جديدة لانتشار القذائف. ونأمل أن تأخذ الدول المعنية هذه العوامل في الاعتبار قبل أن تتخذ خطوات يمكن أن تعرض للخطر معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، الأمر الذي من شأنه تقليص الأمن العالمي بدلا من تعزيزه.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أهمية الدور الحيوي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مجالي السلام والتنمية. فهذه الوكالة تسهم إسهاما فريدا في خدمة أغراض السلام والرخاء العالميين، عن طريق منع انتشار الأسلحة النووية، وتحسين الأمان النووي وتعزيزه، والمساعدة في تطوير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية لصالح التنمية المستدامة.

وأود أن أتطرق أولا إلى دور الوكالة في السعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية. فعلى الرغم من إحراز بعض

وتؤيد أرمينيا إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية. وقد تم في عام ١٩٩٥ التوقيع على معاهدين جديدتين تُنشئان منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية، إحداها في جنوب شرقي آسيا والأخرى في أفريقيا. ونحن نساند أيضا أية مقترحات جديدة لإقامة المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم تتوصل فيها الدول المعنية إلى توافق في الآراء فيما بينها قبل التماس النظر فيها على الصعيد الدولي.

وتمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية أول اتفاق لترح السلاح يتم التفاوض بشأنه في إطار متعدد الأطراف يمكن من القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشاملة. إن نطاقها، والالتزامات التي تضطلع بها الدول الأطراف، ونظام التحقق المتوخى لتنفيذها، أمور غير مسبقة. وينبغي أن تؤدي الدروس المستفادة من عملية وضع تلك الاتفاقية وتنفيذها بنجاح إلى تشجيع اتخاذ مبادرات مماثلة في ميادين نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية من أجل تحقيق نتائج ملموسة كذلك.

ومؤخرا، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء سريان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. لقد قدمت هذه الاتفاقية مساهمة هامة في الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع العالمي من أجل القضاء على تهديد أسلحة الدمار الشامل. وإن الالتزام الشديد للدول الأطراف بالاتفاقية حملها في عام ١٩٩٤ على إنشاء فريق مخصص مفتوح العضوية لجميع الدول الأطراف من أجل النظر في اتخاذ تدابير مناسبة، بما في ذلك تدابير تحقق ممكنة تضمن في صك واجب التنفيذ قانونا، بغية تعزيز الاتفاقية.

وترحب أرمينيا بالقرار الهام الذي اتخذته مجلس النواب في الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة استتارت الثانية. فهذا

أما مشكلة التراكم المقلق والانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد احتلت مكان الأولوية في جدول الأعمال الدولي على امتداد السنوات الأخيرة. وهذه الأولوية كانت نتيجة منطقية للآثار السلبية التي نشأت من التراكمات والتدفقات الكبيرة لهذا النوع من الأسلحة. وفي هذا السياق، سنؤيد جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لحظر تصنيع ونقل الأسلحة الصغيرة بطرق غير مشروعة. وفي الأمم المتحدة، تم الاتفاق على مجموعات من توصيات تدعو إلى اتخاذ تدابير لمنع وتخفيض انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وجاء ذلك في تقرير عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩ لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة. ونحن نعلق أهمية كبرى على مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وترحب أرمينيا بتزايد الزخم من أجل التوصل إلى حظر عالمي شامل لإنتاج وتكديس ونقل واستعمال الألغام المضادة للأفراد. كما نرحب بقرارات الوقف الاختياري التي تعلنهافرادى الدول من طرف واحد لإنتاج أو بيع أو نقل أو استيراد أو استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبغض النظر عن الاعتبارات الأمنية الأرمينية، والقيمة الدفاعية للألغام المضادة للأفراد، نؤمن بأن التكاليف الإنسانية والاجتماعية المترتبة على وجود الألغام الأرضية، تفوق كثيرا أهميتها العسكرية. واشتراك أرمينيا الكامل في اتفاقية أوتاوا يرقن بتوفر مستوى مماثل من الالتزام السياسي لدى الأطراف الأخرى في المنطقة بالتقيد بالاتفاقية.

إن أرمينيا ليست طرفا في اتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ومع ذلك، تنظر الحكومة الأرمينية، في الوقت الحالي، في إمكانية الانضمام إلى

التقدم في تخفيض الأسلحة النووية - وأخص بالذكر تصديق الاتحاد الروسي على اتفاق استارت الثانية - لا يزال المجتمع الدولي يشعر بقلق عميق حيال التهديد الكبير الذي تشكله هذه الأسلحة للسلم والأمن الدوليين.

وأرمينيا، تديلا منها على التزامها بنظام عدم الانتشار، كانت من بين أوائل الموقعين على البروتوكول الإضافي. وعلى الرغم من شواغلها الأمنية المشروعة، تخلت فورا عن خيار الاحتفاظ بأي نوع من أسلحة الدمار الشامل على أراضيها. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أي بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان أرمينيا استقلالها، اعتمد البرلمان الأرميني قرارا بالتقيد بمعاهدة عدم الانتشار. وبعد وقت قصير من انضمامها رسميا للمعاهدة، في عام ١٩٩٣، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية أبرمنا اتفاقا شاملا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أتاح لنا ذلك إعادة تفعيل برنامجنا النووي السلمي بمساعدة الوكالة، وحل أزمة الطاقة الطاحنة التي شهدتها البلد.

وندرك جميعا أن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تمثل حجر الزاوية في الأمن الأوروبي. وكان تعديل المعاهدة في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، إنجازا هاما في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية. وقد شاركت أرمينيا بنشاط في المفاوضات المتعلقة بتعديل تلك المعاهدة، باعتبارها خطوة هامة نحو إرساء البيئة الأمنية الجديدة في منطقتنا. وإلى جانب الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة، تعهدت أرمينيا بالشروع على وجه السرعة في تسهيل إتمام إجراءات التصديق الوطنية من أجل دخول الاتفاق المتعلق بتعديل المعاهدة حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. ويحدونا الأمل في أن يسهم ما توفره معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من شفافية وقدرة على التنبؤ، في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

وضع هذه المبادئ موضع الممارسة، من خلال التزامها بالمعاهدات ذات الصلة، المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية وتخفيض الأسلحة النووية، والتأكد في نفس الوقت من تنفيذها بدقة. وإزالة جميع الأسلحة النووية من إقليم أوكرانيا قبل أكثر من أربع سنوات كانت حدثا هاما في هذا السياق.

ونرحب بتصديق مجلس النواب الروسي، في وقت سابق من هذا العام، على معاهدة استارت الثانية، الأمر الذي، في اعتقادنا، سيوفر دفعة جديدة لعملية تخفيض الأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة وروسيا. ونرى أن ذلك من شأنه أيضا أن يعطي زحما إضافيا لعملية التفاوض المتعلقة بترع السلاح النووي، بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى أن أوكرانيا ما زالت تتابع عن كثب التطورات المحيطة بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ومن جهة نظرنا، نعتقد أن مستقبل الاتفاقات التي تشكل الأساس للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في العالم يتوقف إلى حد بعيد على مصير هذه المعاهدة. وما برحت أوكرانيا ملتزمة بهذه المعاهدة، اعترافا منها بقيمتها الجوهرية في ضمان استمرارية عملية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

وقد قيّم بلدي إيجابياً تصريح الرئيس كليتتون بشأن تأجيل القرار المتعلق باستحداث نظام دفاع وطني من القذائف. وفي الوقت نفسه، فإن اللبس الذي يحيط بقضية الخلافة في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يشكل، من وجهة نظرنا، عاملا يؤثر سلبا على سلامة المعاهدة وفعاليتها.

ونرحب بتصديق الاتحاد الروسي على ما يسمى بمجموعة اتفاقات نيويورك الملحقه بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقعة في عام ١٩٩٧، ونطالب الأطراف

البروتوكول المعدل الثاني بشأن الألغام الأرضية. ومن هذا المنطلق، قررنا أن نقدم، على أساس طوعي، التقرير السنوي المطلوب بموجب المادتين ١١ و ١٣، وأن نسهم في تحسين تنسيق وفعالية الإجراءات العالمية المتعلقة بالألغام. وفي هذا السياق، أود أن أشكر حكومة الولايات المتحدة على استعدادها لمساعدة دول المنطقة في مشروعات إنسانية لإزالة الألغام، وعلى تنظيمها، في جورجيا، برامج تدريب إنسانية مشتركة لإزالة الألغام، لثلاث دول في المنطقة، كتدبير لبناء الثقة والأمن في المنطقة.

ختاما، تتطلع أرمينيا إلى المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الأولى هذا العام.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

باسم وفد أوكرانيا، اسمحوا لي أن أهني السيد ميخائيل على توليه رئاسة اللجنة الأولى. وإننا لعللى ثقة بأن أعمال اللجنة، بفضل قيادته الماهرة وبدعم جميع الوفود، ستكون ناجحة ومثمرة.

قبل أقل من شهر مضى انعقد في الأمم المتحدة محفل بارز كان له مغزى تاريخي. فقد أتاح مؤتمر قمة الألفية فرصة فريدة لرؤساء الدول والحكومات ليعربوا عن وجهات نظرهم ويتبادلوا الآراء بشأن أهم التحديات التي سيواجهها المجتمع الدولي عند منعطف الألفية الجديدة. وقد ثبت مرة أخرى أن قضايا السلم والأمن الدوليين وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، لا تزال من بين الأولويات التي لا بد من أن تتصدى لها البشرية.

وقبل عقد من الزمان، اعتمد الإعلان المتعلق بسيادة الدولة في أوكرانيا. وبموجب هذه الوثيقة أعلن بلدي رسميا عن نيته في التقييد بثلاثة مبادئ غير نووية - وهي ألا تقبل أسلحة نووية أو تنتجها أو تحوزها. وبتصفّح تقويم السنوات العشر الماضية، يمكن التأكد من أن أوكرانيا كانت صادقة في

حقيقي، وأوكرانيا تشعر حقيقة بالقلق حيال ذلك. ولا نزال نعتقد بأن نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ٢٠٠٠ سيكون لها اثر إيجابي على عملية التفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ولا تزال بلادي تتقيد تقيداً صارماً بالتزاماتها عملاً باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن نعتقد بأن اختتام المفاوضات المتعلقة ببروتوكول التحقق التابع للاتفاقية، ومن ثم تنفيذه على نحو فعال وشامل، يخدم تماماً مصالح المجتمع الدولي البعيدة الأثر.

ومن بين أولويات أوكرانيا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي عدم ادخار أي جهد لتحقيق هدف الاتفاقية الرئيسي، ألا وهو القضاء الكامل على أحد أبغض أنواع أسلحة الدمار الشامل. والمهم توفير المساعدة الضرورية للدول الأطراف في جهودها الرامية إلى الوفاء بالأطر الزمنية المتوخاة للقضاء على الأسلحة النووية ومرافق الإنتاج ذات الصلة. ويسرني أن أؤكد أن الهيئة الوطنية في أوكرانيا لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية تواصل تعاونها المستمر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي فترة التقاء الألفيتين، فإن المشاكل المتعلقة بأنواع معينة من الأسلحة التقليدية، من قبيل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لها من الأهمية نفس المستوى الذي بلغته مسألتا عدم الانتشار والقضاء على أسلحة الدمار الشامل. ونحن على ثقة بأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، المعينة، ٢٠٠١ سيتخذ خطوات أخرى نحو التهميش المرحلي للألغام الأرضية المضادة للأفراد ودورها في المذهب العسكرية، ونحو الحماية الفعالية للمدنيين من استعمالها. وفي الوقت نفسه، تواصل أوكرانيا تكريس نفسها لتحقيق هدف

الأخرى بأن تحذو حذوه. وسينظر البرلمان الأوكراني خلال دورته الراهنة في هذه الوثائق ونأمل في أن يصدق عليها.

وتشعر بلادي بالتشجيع إزاء النتيجة التي خلص إليها المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومما له أهمية خاصة أن تكون الوثيقة الختامية انعكاساً لاتفاق الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات عملية أخرى نحو تنفيذ المادة السادسة. وحقيقة أن الدول الأطراف تمكنت من التوصل إلى توافق في الآراء على الوثيقة الختامية لأمر رائع حقاً، ولا سيما وأنه قد مضى ثلاثون عاماً على دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ.

ولقد سجلت الوثيقة الختامية أيضاً توافقاً في الآراء بين الدول الأطراف على أن إزالة الأسلحة النووية هو "الضمان الوحيد المطلق ضد استعمال أو التهديد باستعمال"

هذه الأسلحة. وبعبارة أخرى، فإن المذاهب النووية ومفاهيم الردع ليست كافية للقضاء التام على خطر تكرار وقوع محرقة نووية. ومع ذلك، ندرك تمام الإدراك أنه على رغم الزخم الذي ولّده المؤتمر الاستعراضي باتجاه متابعة الأهداف الأخرى لترع السلاح وعدم الانتشار، فإن جميع المشاكل والصعوبات لم يتم التغلب عليها بعد، وأنه ينبغي الاضطلاع بالكثير من الأعمال الكبيرة بغية كفالة تنفيذ الخطوات المتفق عليها في المؤتمر.

وتتضمن الوثيقة الختامية أيضاً مسألتين هامتين تتعلقان مباشرة بمؤتمر نزع السلاح هما: البدء فوراً بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بغرض إنهاء المفاوضات في غضون خمس سنوات، وضرورة إنشاء هيئة فرعية مناسبة. والمؤسف أن الحالة داخل مؤتمر نزع السلاح تنبئ بعدم إحراز تقدم

النووي. والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لعام ٢٠٠٠ عزز بصفة خاصة الأحكام الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار النووي بوصفها صكاً يتصدى للأسلحة النووية ويروج لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وفي الوقت ذاته، فإن التعهد القاطع من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية يوضح أيضاً التزامها بتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة المتعلقة بترع السلاح النووي. وهذا الالتزام التاريخي ذو أهمية خاصة ولا سيما، خلافاً للصكوك الأخرى القانونية المتعددة الأطراف التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، أن معاهدة عدم الانتشار لا تحظر الأسلحة النووية في حد ذاتها، وإنما تحظر انتشارها فحسب. وفي مؤتمر قمة الألفية أعلن زعماء العالم أيضاً عن عزمهم على السعي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية.

وترحب جمهورية مولدوفا بهذه التطورات الإيجابية الهامة، وتعتبر أنها تمثل فرصاً ممتازة لإحراز تقدم رئيسي في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار في القرن الحادي والعشرين. وفي رأينا أنه يتحتم أن نبني على هذا الزخم وأن نخطو خطوات عملية لتنفيذ مجموعة القرارات المتخذة في المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار.

ومن هذا المنظور تدعو جمهورية مولدوفا إلى التغلب على الجمود الذي أصاب المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات ذات الصلة بدعم عدم الانتشار النووي، وإظهار مزيد من المواقف البناءة في إطار مؤتمر نزع السلاح. وفي رأينا، أن ذلك سيوجد مقدمات مواتية تؤدي إلى اعتماد تدابير لنزع السلاح النووي في المستقبل قابلة للتنفيذ ويمكن التحقق منها.

وتشعر جمهورية مولدوفا بالقلق إزاء إمكانية إعاقة عملية نزع السلاح النووي بشكل خطير نتيجة لعدم التقدم

اتفاقية أوتاوا، ألا وهو الحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد. فأحكامها قيد التنفيذ في بلادي.

ونتشاطر القلق الدولي تشاطراً كاملاً إزاء المشاكل الناجمة عن استمرار تزايد التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأوكرانيا على استعداد للقيام بمزيد من العمل لالتماس نُهْج مقبولة على نحو مشترك لحل هذه المسألة المعقدة، ولا سيما في سياق عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة من جميع جوانبها لعام ٢٠٠١. ونحن على اقتناع بأن المؤتمر سيتمكن من إيجاد حلول لهذه المشكلة.

وفي الختام، أعرب عن أملنا في أن تشهد السنوات المقبلة إنجازات هامة جديدة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح، الأمر الذي يمهّد السبيل أمام إيجاد عالم أكثر أمناً وأماناً. وإننا على اقتناع بأن اللجنة الأولى ستواصل الاضطلاع بدور بارز في هذا الصدد.

السيد مورارو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، أن أحذو حذو المتكلمين السابقين بتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم عن جدارة. وإني على ثقة بأن مداولاتنا ستكون ناجحة تحت رئاسته. وأعرب أيضاً عن تقدير وفدنا للسيد جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الافتتاحي وجهوده المتواصلة في دعم نزع السلاح.

فيما ندخل قرناً جديداً وألفية جديدة، يجب أن نكثف جهودنا لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن استمرار إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار أمر حيوي على الإطلاق.

ولقد أكد المجتمع الدولي بقوة من جديد هذا العام في عدد من المحافل على أهمية عدم الانتشار ونزع السلاح

بناء السلام وقوض اتفاقات السلام في كثير من البلدان، ومنها بلدي.

وفي بلدان عديدة، وخاصة البلدان المتضررة من الحركات الانفصالية، تُسرق مخزونات الأسلحة لكي تستعملها الجماعات شبه العسكرية، أو تباع إلى جانب الأسلحة المنتجة بشكل غير مشروع في مناطق أخرى للصراع. وهذه الظاهرة هي السمة التي تنسم بها منطقة ترانسدينستريان في جمهورية مولدوفا، التي يتحكم فيها نظام انفصالي. وهذه المنطقة تعج بالأسلحة وفي السنوات الأخيرة سُجل إنتاج غير مشروع لأنواع مختلفة من الأسلحة في هذه المنطقة بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعن طريق بلدان ثالثة، وصلت هذه الأنواع من الأسلحة إلى مناطق الصراع الأخرى، لدعم الجماعات الإرهابية والإجرامية فضلا عن الحركات الانفصالية.

وفي نفس الوقت، تتكدس كميات ضخمة من الأسلحة بما في ذلك الأسلحة التي تشملها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتلك التي لا تشملها المعاهدة - وما زالت معدات محدودة مملوكة للقوات الأجنبية موجودة هناك. وسجلت حالات لتسرب أسلحة من هذه الكميات إلى الحركات الانفصالية شبه العسكرية. ولذلك فمن المهم للغاية اتخاذ تدابير تهدف إلى سحب الترسانات العسكرية الأجنبية والقوات الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا، وفقا لقرار مؤتمر قمة اسطنبول. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن امتناننا للمساعدة المالية المقدمة من عدد من الدول من أجل إزالة أو سحب الأسلحة والذخائر التي أشرت إليها.

وإذ أخذنا في اعتبارنا أيضا الموقف المعقد في إقليم ترانسدينستريان، فإن حكومة مولدوفا تتخذ تدابير لتشديد

نحو دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبسبب الخلافات المتعلقة بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ولذا فإننا ندعو جميع الدول اللازم توقيعها وتصديقها على المعاهدة لدخولها حيز النفاذ إلى أن توقع وتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وعليها في نفس الوقت أن تعيد التأكيد على دور معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بوصفها حجر الزاوية في تحقيق السلم والاستقرار الاستراتيجي على المستوى الدولي.

وتؤيد جمهورية مولدوفا الشفافية في مجال التسلح كأداة هامة لتوطيد السلم والأمن الدوليين. وتتشاطر تماما الرأي القائل بأن توفر درجة عالية من الشفافية في مجال التسلح يساهم إسهاما كبيرا في بناء الثقة والأمن بين الدول، وأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونظام الأمم المتحدة للإبلاغ المنتظم عن هذه الأسلحة يشكل خطوة هامة إلى الأمام لتعزيز الشفافية في الأمور العسكرية. وقد قدمت مولدوفا هذا العام البيانات والمعلومات التي طلبت منها بشأن الإنفاق العسكري، وستمضي في هذا العمل في المستقبل، بهدف تحقيق المشاركة العالمية.

وبينما تركز معظم الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية الثقيلة، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصممة للاستعمال العسكري تعتبر مسؤولة عن قتل وجرح الآلاف من الأبرياء في الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وتؤيد الرأي القائل بأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحد الأعراض الكثيرة لزيادة الصراعات داخل الدول منذ نهاية الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن تراكم الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وتداولها على نحو غير مشروع ليس في حد ذاته هو السبب في انتشار الصراعات، فإن الإفراط في تكديسها أدى إلى تفاقم الصراعات الداخلية، وعقد عملية

الكاملة من جانب جميع الدول، بما فيها الدول الكبيرة، وامتناعها تشكل شروطا مسبقة أساسية لضمان فعالية أي نظام لترع السلاح. ولذلك فإننا نناشد جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تتخذ جميع التدابير لكي تصبح أطرافا في هذه الاتفاقيات الهامة.

وفي الختام أود أن أؤكد على أن الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار فيها على نحو غير مشروع، وحظر أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها عشوائية الأثر، ومنها الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لا يمكن أن تحقق النجاح إلا بالمساعدة والتعاون الدوليين. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يعيئ التمويل الضروري لكي يوفر التمويل اللازم والمساعدة التقنية لجميع البلدان، ولا سيما للبلدان التي تحتاجهما، حتى تكون البلدان المتضررة في وضع أفضل يمكنها من تنفيذ التحديد الفعال لهذه الأسلحة أو إزالتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أذكر الأعضاء

بأن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات قد تحدد في الساعة ١٨/٠٠ من يوم غد، الجمعة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وسيتم التقيد بدقة بهذا الموعد. وإنني أحث الأعضاء على تقديم مشاريع القرارات بأسرع ما يمكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

التشريعات الوطنية الخاصة بالرقابة على الصادرات. وفي العام الماضي اعتمد برلمان مولدوفا قانونا ينظم الاتجار في المعدات غير المشروعة. وعلى الرغم من أن التشريع لا يشمل حاليا إقليم ترانسدينستريان، فقد أنشأت الحكومة مكاتب متنقلة للجمارك على طول الحدود مع ذلك الإقليم. وستكلف هذه المكاتب أيضا بمراقبة تنفيذ القانون الجديد الخاص بالرقابة على التصدير والاستيراد.

إن الأبعاد التي ينطوي عليها التهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة يقتضي منا العمل على النطاق العالمي. ولهذا تؤيد جمهورية مولدوفا بقوة الجهود المبذولة لإنشاء آليات دولية فعالة لمنع نقل تلك الأسلحة، ولا سيما في مناطق الصراع وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع. وسيكون المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سيعقد في العام القادم، فرصة هامة لمعالجة هذا الموضوع علاجا شاملا. ونأمل أن يُتفق على اتخاذ خطة عمل محددة في السياقات العالمية والإقليمية والوطنية.

وتؤيد جمهورية مولدوفا تأييدا تاما جهود المجتمع الدولي لتعزيز الصكوك القانونية المتعددة الأطراف التي تهدف إلى خفض معاناة المقاتلين والمدنيين في الصراعات المسلحة. ولهذا انضمت مولدوفا في ٨ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ لاتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ووافقت على الالتزام ببروتوكولاتها الأربعة. وعلاوة على ذلك، صدق برلمان مولدوفا هذا العام على اتفاقية أوتوا المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وما برحت المشاركة